

DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyadh University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. : الرقم Date : التاريخ

Copyright © King Saud University

١٤٢٩



١٦٠

ف . ح

الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية  
لابن حميد، برهان الدين بن كمال الدين البكفاري  
كان حيا قبل ٩٩٦ هـ (كتب في القرن الثاني  
عشر الهجري تقديرًا).

٥٨٦٩

٣١ ق ٢٥ س ٢٢٢٠٥٨٦٦ اسم  
نسخة حسنة، بها نقص في الآخر، خطها  
نسخ معتاد

بروكلمان: ٤٦٥: ١ والذيل ٨٤٢: ١ جامعة  
الملك سعود ٩٢: ٣

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ  
ج - الفوائد  
البرهانية في تحقيق الفوائد  
الفنارية .

١٧٥٩

١٩١٩



حاشية البرهان  
على الفناري  
في المنطق  
مرحمه الله  
امين

دخل في ملك الفقه الى البرهان  
الكتاب  
ابن  
بلال  
الرحيم  
الرحيم

٥٨٦٩



مكتبة جامعة الملك سعود  
قسم المخطوطات  
٥٨٦٩ في ٤١٧٤  
الفرائد البرهانية في منطق  
ابن محمد برهان  
الكتاب  
اسم المؤلف  
عدد الأوراق  
ملاحظات



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي زين الازهار بالاسباب النور والتصدق وجعل المنطق  
مميزا للطريق النور والتحقق والصلاة على نبيه محمد صاحب الهداية  
والتوفيق وعليه واصحابه الذين سلكوا شرايع الشريعة بالتدقيق  
**وبعد** فيقول المحتاج الي رضوان الملك المجيد برهان الدين ابن  
كل الدين بن حميد نصره الله العون على نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما  
كانت فوايدا الامام الفارسي للرسالة الاثرية يكتسب من محتاج الي  
بيان مبين لاشتمالها على حقايق الحود قايق الكتب كتبت بالحاج الا  
صحاب في كل عشية وعادة بعد التحسية على غوامضها وزيقات توضيح  
المشكلات وتبين العقول **وسميتها** بالفوايد البرهانية في تحقيق الفوا  
الفارسية وتكلفت لمن يستحق هذه الفوايد ان يتفرد بالاطلاع على اسرار  
هذا الفن مستعينا بولي المنه في كل نعمه وامنية انه خير منعم ومعين  
**قوله** حمد لك نصب بفعل وهو جملة فعلية مقدرة هي حدثت او احدثت  
علي الاسمية ليدل تجدد الحمد على تجدد النعمة لصاحبها له وتجدد النعمة  
علي حصول اللذة بحكم كل جديد لذة تنبها علي ان حامده تعالى يتلذذ  
بحمده بحكم الابد ذكر الله تظمين القلوب وانما اختار حذف العامل ليحتمل الما  
والمضارع فيكثر المعني بتقليل اللفظ فيكون معني الكلام مشتملا على شبه  
الصيغة البدع يعي المعني الجمع بين المتضادين بخلاف الذكر فانه لا يكون  
الا احدهما **فان قلت** اي التقديرين اولي **قلت** الماضي لانه يدل على الحمد  
السابق في مقابلة النعمة السابقة وهو يجلب النعمة اللاحقة بحكم ولين  
شكرتم لازيد لكم فيفيد شمول النعمة في الازمنة السابقة واللاحقة جميعا  
بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المقتضي لشمول النعمة في الازمنة اللاحقة  
حقه فيلزم احتما خلا الازمنة السابقة عن النعمة **فان قلت** التقدير ان شأ  
لان الحمد في المضارع يجوز ان يكون للنعمة السابقة فيجب بالحكم المذكور النعمة

يد

ضي

ويان

اللاحقة فيفيد شمول النعمة كالماضي **قلت** لا يجوز ان يكون كل واحد من الحمد  
الحالي والاستقبالي في مقابلة النعمة الماضية لان التأخير يوجب التعصير مع ان  
منهوم المضارع الاستقبالي الوعد بالحمد والوعد بالحمد ليس بحمد علي ان ما ذكرته  
ليس الاحتمالين في المضارع والاحتمال الاخير باق فيه بخلاف الماضي  
فانه خال عن ذلك الاحتمال وذلك من امر الترجيح **قوله** علي ما خصت لي اي  
اخترت لي ما هو خير واعطيتني ما هو ابد **قوله** من منح عوارف الافاضل  
المنح جمع منحة بالكسر وهي العطية والعوارف جمع عارفه وهي الاحسان والا  
فاضل جمع افضل وهو الزايد علي غيره في الكمال **فان قلت** في قوله من منح  
عوارف الافاضل تكرار لانه بمنزلة ان يعا من عطايا العطايا **قلت** المراد  
من العطايا المضاف اليها المسائل المصرفة في كتب الافاضل او الماخوذة  
من افواههم ومن العطايا المضافة المسائل المستنبطة منهما او من احدهما  
او المراد من الاول متعلق الفعل اعني النعمة ومن الثاني نفس الفعل اعني  
الانعام فانه قال من منعمات انعامات الافاضل فلا تكرار **قوله** وخلصني  
اي اخرجتني من مشقة تحصيل العلوم فان استعمال التخليص في الاخراج  
من المشقة والاخراج اعمر منه **قوله** من منح عوارف الفضائل المجمع جمع  
منحة وهي المشقة والعوارف جمع عارفة وهي المشددة الرياح  
والفضائل جمع فضيلة وهي المزية علي الغير واصافة العوارف اليها  
من اضافة الصفة الي موصوفها اي اخرجتني من مشاق ادراك  
المسائل المشقة الشديدة التي هي كالريح العاصف واقتني في داري  
التحقيق **قوله** وصلاة نصب بفعل مقدر وهو صليت واصلي علي قبا  
حمد وجلتها معطوفة علي جملة **قوله** علي عامرة من حشرهم اولي الفوا  
المراد بالعامرة جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمراد باولي الفوا  
النعم لانها جمع فاضلة وهي النعمة واولي النعم هو الفيض الفايض  
منه سبحانه وتعالى اليهم عليهم الصلاة والسلام اعني الايمان والاسلام  
ولو احقها فتكون الاوليت والتقديم ههنا بالشرع لا بالزمان لان

ضل

ضل



الوجود مقدم علي الايمان والاسلام بالزمان **قوله** المنعوت اي الموصوف  
**قوله** باعلي الشمايل اي الصفات الحميدة والخصال الطيبة **قوله** من اكرم  
 القبائل اعني قيادتها **قوله** بآصح الدلائل اي المعجزات الواضحة المستوسسة  
 بحس السمع كالقرآن وبحس البصر كشق القمر وغير ذلك **قوله** عن اقتراح اخ لي  
 اي السؤال علي سبيل الحكم والارتيال من غير قلوب **قوله** في كل صباح  
 ومساء يحتمل ان يتعلق بالاخ اي صاحب لي في كل صباح ومساء وهذا كناية  
 عن دوام ملازمته له وان يتعلق بالاقتراح وهو الظاهر **قوله** فوايد لا يفتقر بطلا  
 الاخوان وانما قال فوايد ولم يقل بشرحها لئلا يعترض عليه بان امثال هذه  
 الفوايد لا تليق بان تكون شرعا لامتثال هذه المختبرات وانما قال  
 بطلا لانه الاخوان تبينها علي انه لا يقدر علي مطالعة هذه الفوايد  
 الا من يكون اخا ومثاله في العلوم لا شتما لها علي الحقائق والدقائق  
 الغامضة **قوله** الفوايد الواسلة الفوايد جمع فريد وهي الدرة الكبري الفايقة  
 استعيرت لقياس المسائل استعارة مفرجة لتحقيق **قوله** في الميزان  
 وهو اسم علم للمنطق **قوله** اعلم ان المصدر هذا المحب بالامر بالعلم لزيادة  
 الاهتمام لكونه مناطا للتحقيق والا فاعلم بكل ما ذكر في هذا الكتاب مطلوب  
**قوله** من حق كل طالب كثرة والحق ان يقول من حق كل طالب كل كثرة لئلا  
 يختص هذا الحكم بكل من يطلب بعض الكثرات بنا علي ان الاما  
 يودن بالبعوضة اللهم الا ان يقال ان التنوين في الاثبات يقوم مقام الواو  
 كما ذهب اليه بعضهم في بفتح ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو ان المهمة  
 عند علماء البلاغة في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين علي الآخر  
 فيؤدي الي ان من حق كل طالب كل كثرة والمراد من الكثرة ههنا اعم من ان  
 يكون من العلوم المدونة او لم يكن وعلي تقدير ان لا يكون منها يحتمل ان لا  
 يكون من العلوم اصلا كالا موال فان علي طالبها ان يعرفها بجهة واحدة  
 وهي كونها موجبة لحصول الامار ويحتمل ان يكون منها لامن العلوم  
 المدونة كعلم الخياطة وغيره **قوله** ولا نكل علم كثرة تخصيص بعد التعميم

نسب علم المنطق بالميزان لانه يوزن به  
 الافتقار الي المواد الجزئية من العلوم

وتقريب القياس من الشكل الاول هكذا  
 العلم كثرة فخصبها جهة واحدة وكل كثرة  
 فخصبها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها  
 تلك الجهة وان يعرف غايتها فينبغي ان  
 حق طالب العلم ان يعرفها

الاما ابي الريح

للتفريع

المنعوت

للتفريع بالمقصود **قوله** وهو كونها باحثة عن الاعراض الذاتية لشي واحد  
 الضمير المرفوع للجهة والمجورس للكثرة يعني ان جهة واحدة الكثرة التي هي  
 عبارة عن مسائل العلم عبارة عن ان تكون تلك الكثرة باحثة عن الاعراض  
 الذاتية لشي واحد وهو موضع العلم فتكون وحدة العلم اعتبارية لانها با  
 اعتبار وحدة الموضوع واما وحدة الموضوع فقد يكون حقيقيه كوحدة موضوع  
 علم المنطق عند من يقول ان موضوعه العقول ذات الثانية وقد تكون اعتبارية  
 كوحدة موضوعه عند من يقول انه التصورات والتصدقات من حيث  
 نفعها في الايصال فانها حقيقتان مختلفتان نزلتا منزلة الحقيقة الواحدة  
 باعتبار النفع في الايصال **قوله** لكونها الله واستبعادها غاية اي كون تلك  
 الكثرة الله واستبعاد تلك الكثرة غاية مثل كون مسائل المنطق الله لتفصيل  
 المجهولات من المعلومات وكون تلك المسائل مستلزمة للعصمة عن  
 الخطا في الفكر **قوله** وغايتها وموضوعها عطف علي قوله بتعريف العلوم  
 فيكون في حيز الباء اي الشعور بتعريف العلوم والشعور بغايتها ومو  
 ضوعها يعني ان تحصيل الشعور بالمسائل قبل الشروع فيها اما بطريق  
 التصور واما بطريق التصديق اما بطريق التصور فالتعريف باحدي  
 المجهتين واما بطريق التصديق فبالحكم بغاية الغاية اي بان يحكم هذا  
 الشيء غاية للمنطق او بموضوعية الموضوع **قوله** باعتبار الجهة الاولى اي  
 الوحدة الذاتية **قوله** من حيث نفعها في الايصال التقييد بالحقيقة لتخصيص  
 الاعراض الذاتية لان المنطق لا يبحث عن كون مطلق الاعراض الذاتية للتصور  
 والتصدقات والالكان بحث عن كون كل واحدة منها قديمة او حاد  
 وممكنة او ممكنة وحاصلة في الذهن او في الخارج الي غير ذلك **قوله** من لا  
 لا دخل لها اعراض الذاتية التي لها دخل في الايصال مثل كون تصور المفرد احد  
 في الايصال الخمس من الكميات وكون تصور المالك اي الحد المركب المزدوج من  
 بل يبحث عن الكميات الخمس احدا الاربعة من الحدين والرسامين فان هذه الاعراض  
 الاعراض نافعة في الايصال الي المجهولات التصورية لكونها اما صفة لنفس الو  
 الذاتية التي لها

مريه

حده

بان

ثمة

المفرد او الذات فقط  
 الحدين او الذات فقط

اي الحدين القاهين او الناقصين

صل



كالحدبة والرسمية او الجزئية كالجسدية والفصلية وغيرها ومثل كون  
تصدق المفرد قضية وعكس قضية وحمله او شرطيه موجبة او غير موجبة  
ومثل كون تصديق المركب قياسا اقترانيا او استثنائيا الي غير ذلك فان هذه  
الاعراض نافعة في الايصال الي المجموعات التصديقية لكونها اما صفة لنفس  
الموصل كالقياسية والاقترانية والاستثنائية او الجزئية لكون التصديق  
قضية وعكس قضية وحمله الي غيرها فان قلت هذه الاعراض اوصاف للتصورات  
والتصديقات ولا دخل لها في الايصال لان الموصل جزء ه هو نفس التصورات  
والتصديقات كالحجوان الناطق الموصل الي الانسان وكقولنا العالم متغيره  
وكل متغير حادث الموصل الي قولنا العالم حادث لا اوصافهما من الجنسية  
والفصلية والحديث في الاول وكون القضية قضية شخصية وقضية كلية  
وقياسا اقترانيا في الثاني قلت لا ايصال موقوف علي ايراد الموصل وايراد  
الموصل موقوف علي تميز الموصل من غيره اي غير الموصل والتميز انما هو  
بهذه الاوصاف فان لم تقم ان الحيوان جنس وان الناطق فصل والمجموع  
حد لا تقم ان موصل الي معرفة الانسان وكذلك ما لم تقم ان قولنا العالم  
متغير قضية شخصية وقولنا كل متغير حادث قضية كلية والمجموع قياس اقتراني  
من الشكل الاول لا تقم ان موصل الي معرفة قولنا العالم حادث فيكون لهذه  
الوصاف دخل تام في الايصال **ق** التي لا يجازي بها امر في الخارج الصلة  
مروية علي بنا المجهول والمجموع صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية  
بعض ان المعقولات الثانية هي المعقولات التي لا يقابل بها امر في الخارج  
لعدم صدقها علي الامور الخارجية لان كل ما هو موجود في الخارج فهو جزئي  
**ق** من حيث تنطبق علي المعقولات الاولى تخصيص لاعراض المعقولات  
الثانية بالاعراض التي تصدق علي المعقولات الثانية لكونها اعراضا غير  
كذلك تصدق علي المعقولات الاولى لتمييز موصل المعقولات الاولى من غير  
موصلها لان المنطق لا يبحث عن مطلق الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية  
والالجبث عن كونها حاصلة في الذهن وكونها عرضا وتكونها من الكيفيات

النفسانية

هي

الاول

احوال

قيد  
وهذه  
الكلية  
والعربية  
فانها لا تصدق  
علي الموجودات  
الخارجية

النفسانية الي غير ذلك لان هذه الامور ايضا عرض ذاتية للمعقولات  
الثانية ولكن لا تنطبق علي المعقولات الاولى بل انما يبحث عن اعراضها ذاتية  
الصادقة علي المعقولات كما تصدق عليها كالجسدية والنوعية والفصلية  
وغيرها فانها تصدق علي المعقول الثاني اعني الكلي كذلك تصدق علي  
المعقول الاول كالحجوان والانسان والناطق بخلاف كون عرضا وحاصلا  
في الذهن دون الخارج وكونه من الكيفيات النفسانية فان شيئا منها لا يصدق  
علي الحجوان وغيره اصلا ولقابل ان يقول المراد بالمعقول الاول الذي  
هو الحجوان مثلا اما الصورة الظنية الحاصلة في الذهن او الصورة الاصلية  
اي الحاصلة في الخارج فان اردت به الصورة الاولى فلا تسم عدم صدق  
العرضية اي القاعية بالغير عليها وكونها من الكيفيات النفسانية وان اردت  
به الصورة الثانية فلا تصدق الجنسية والنوعية وغيرها من الاحوال  
المذكورة في هذا الفن عليها لان هذه الاحوال للمكليات لا للجزئيات  
فلا يكون قيد التطبيق محزما لم يبحث عنه في هذا الفن من الاعراض  
الذاتية للمعقولات الثانية المبحث عنها في الحكمة بل قيد التطبيق  
اما ان يكون سببا لادخال مطلق الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية  
او سببا لافراد مطلقها بنا علي ما من تعيين المراد بالمعقولات الاولى  
**ق** التي يجازي بها امر في الخارج الصلة هاهنا مروية ايضا علي  
بنا المجهول والمجموع صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الاولى  
بعض ان المعقولات الاولى التي يقابل بها امر في الخارج تصدقها علي  
الموجودات الخارجية كالانسان الصادق علي زيد وعمر والموجودات  
جودين في الخارج والفرق بين المعقولات الاولى والمعقولات الثانية  
علي ما ذكره ان الاول يصدق علي الموجودات الخارجية كالحجوان الصادق  
علي ايراد الانسان الموجودة في الخارج والثاني لا يصدق الا علي الصور  
الذهنية فان الكلية واسماها اوصاف للصورة الذهنية لا للموجودات  
الخارجية لانها جزئيات والماد بانطبق اعراض المعقولات الثانية

تية

تية

تية

ت



علي المعقولات الاولى صدقها على المعقولات الاولى بتوكيد قياس كما يقال الحيوان  
 جنس لان الله يقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل ما كان مقولا على كثيرين مختلفين  
 بالحقيقة فهو جنس ينتج ان الحيوان جنس فان الجنسية عرض ذاتي للمعقول الثاني الذي  
 هو الكلي وقد قدم صدق علي المعقول الاول الذي هو الحيوان بتوكيد هذا القياس  
 ولما قيل ان يقول فعلى هذا يلزم كتساب التصور من التصديق لان معرفة الانسان مثلا  
 موقوفة علي تعريفه بالحيوان الناطق وتوقيفه بالحيوان الناطق موقوف علي التصديق  
 بجنسية الحيوان فتكون معرفة الانسان موقوفة علي التصديق بجنسية الحيوان ويمكن  
 ان يجاب عنه **قوله** وباعتبار الجهة الثانية اي الوحدة العرضية **قوله** فالذكر في الاولى معرفة  
 تلك تنسب من التصديقات الموضوع علي المذهب القائل بان موضوع المنطق التصورات والتصديقات وعليه  
 بلي واسطة وهناك اسطة الموضوع علي مذهب القائل بان موضوع المنطق التصورات والتصديقات وعليه  
 مذهب القائل الاخر بانه المعقولات الثانية لانه اذا علم ان البحث في المنطق عن الاعراض  
 الذاتية للشيء الغلا في كالتصورات والتصديقات مثلا علي تقدير تعريف المنطق بانه علم  
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات وكالمعقولات الثانية علي  
 تقدير تعريفه بانه علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية علم ان الشيء  
 الغلا في موضوع المنطق بحكم ان كل ما يبحث في العلم عن الاعراض الذاتية فهو موضوعه  
**قوله** وفي الثانية معرفة الغاية **قوله** في جهة الوحدة العرضية التصديق بغايته الغاية  
 لانه اذا عرف المنطق بانه قانون يعرف به صحة الفكر وفساده علم ان معرفة صحة الفكر  
 وفساده مترتبة علي معرفة القانون المذكور وغاية لم يحكم ان كل ما يتوكل علي شيء  
 فهو غاية لذلك الشيء **قوله** ومقاديرها القياس ثم القياس اقسام خمسة اعادة القياس  
 مظهر اعم كون المقام مقام المضمر لندم الذكر للتبني علي ان القياس الذي جعله مقاما  
 القضايا غير القياس المنقسم الي اقسام خمسة لان الاول هو القياس بحسب الصورة و  
 لهذا ينقسم الي الاستثنائي والاقتراضي لان هذين **قوله** الوصفين من اوصافه  
 الصورة والثاني هو القياس بحسب المادة ولهذا ينقسم الي البرهاني والحجري والمخاطبة  
 والشعر والمغالطة لان هذه للاوصاف من اوصاف مادته **مثال** **قوله** اي القياس  
 المركب من اليقينيات كقولك السقف جزء من البيت وكل جزء اصغر من كله فيكون السقف اصغر

بان التصورات لا  
 تنقسم من التصديقات  
 بلي واسطة وهناك اسطة

ساب  
 للتنبيه

من البيت



من البيت **مثال** **قوله** اي القياس المركب من المسلمات عند المباحين او الخصم الاول كقول  
 اكل الميتة الا عند الاضطراب ارتكاب امر ضروري وارتكاب الامر الضروري مباح فيكون  
 اكل الميتة عند الاضطراب مباح فهذا مسلم عند المباحين والثاني كقولك للمعتزلي المختار  
 في افعاله خالق الافعال وكل خالق الافعال شريك الباري فيكون المختار شريك الباري  
 فهذا مسلم عند خصمك لانك لا تقول بالاختيار لانه في الافعال لانه لا يؤثر في  
 الوجود الا مفيض الجبر والوجود عند الاشعري **مثال** **قوله** اي القياس المركب من الظنيات  
 كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق فيكون فلان سارقا **مثال** **قوله**  
 اي القياس المركب من المحيلات اي المقدمات المؤثرة في النفس بالقبض او البسط كقولنا هذا  
 عسل وكل عسل مرة مقيئة فيكون هذا مرة مقيئة وقولك هذا خمر وكل خمر باقوت سيالة  
 فيكون هذا باقوت سايلا **قوله** الاول مؤثر بالقبض والثاني بالبسط **مثال** **قوله**  
 اي القياس الباطل الشبيه بالحق المنج الباطل كقولنا الانسان وحده كاتب وكل كاتب  
 حيوان فيكون الانسان وحده حيوانا **قوله** ان يقال ان قولنا الانسان وحده كاتب  
 مشتمل علي قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس كاتب والقا  
 ان يضم كل واحدة علي حدة الي الكبرى فاذا قلت الانسان كاتب وكل كاتب حيوان  
 ينتج صادقا الانسان حيوان واذا قلت غير الانسان ليس كاتب وكل كاتب حيوان  
 لا ينتج شي لان شرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى فوق التخليط من وضع مقدمتين  
 مقام مقدمة واحدة فتوهم ان الانسان وحده حيوان فالمغالطة اما مسطرة  
 او مساعبة تعريف علي تعريف قسيمي المغالطة لان تعريف مطلق المغالطة كما عرفنا  
 انما يعرف قسيميا لحداهما بالشيء باليقينيات والاخرى بالشيء بالظنيات  
**مثال** **قوله** اي القياس المركب من اليقينيات كقولك الحيوان جنس فيكون الانسان جنسا فانه  
 في صدق المقدمتين شبيه باليقين اعني قولك للحكيم الانسان حيوان وكل حيوان جسم  
 وليس منه لفقدان شرط من شروط اليقين اعني كلية الكبرى فالحق انها قضية طبيعية  
 ويسمى هذا القسم من المغالطة مسطرة لحداهما اشتقاقا من سوطا اسما للحكمة  
 الموهبة والعلم المزخرف لان سوطا سقاها العلم والحكمة واسطامعناه المزخرف  
 الفلظ والناسب لهذا القسم ان يقابل به مع الحكيم الذي دايدا اليقين **مثال**  
 لانواع عامته اي من البرهان

لان الجنسية صفة لطبيعية  
 الحيوان لا افراده  
 والاندلس من يكون كل واحد  
 من الانسكان والفرس جنسا  
 لانواع عامته اي من البرهان





**التقسيم الثاني** من المخلطة أي الشبهة بالظنيات كقولنا فلان يطوف بالليل وكل  
 من يطوف بالليل فهو زاهد لقيامه بالليل فانه في الاستدلال بالعلامة شبه الظني  
 اعني قولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق وليس منه لان  
 الطواف بالليل يوجب الظن بالسارقية لا بالزهدية كما يتوهم والمناصب لهذا القسم  
 ان يقابل به مع الجدلي على ما لا يخفى **اعلم** ان المخلطة واقسامها اعني السفسطة والمثابة  
 كما تطلق على القياسات المشتملة على معانيها كما تطلق بالاستشراك اللفظي على  
 ملكة الاقتدار على اقامتها في الصناعات الخمس **الاقسام** الاربعة ابواب المنطق **بريد** ان ابواب  
 حينئذ تكون تسعة واذا ضم اليها مباحث الالفاظ ثمانية عشر **فان قلت** المنطق ح  
 القياس مقسم الى الصناعات الخمس فلا يكون قسما براسه خارجا عن اقسامه  
 فتكون ابواب المنطق بدون ضم مباحث الالفاظ ثمانية والا يلزم تعداد  
 المقسم مع الاقسام وهو غير جائز **قلت** القياس المقسم هو القياس بحسب المادة **بريد** غير  
 وهو غير معدود في ابواب المنطق والقياس المعدود هو القياس بحسب الصورة **معدود**  
 وهويين كما بيناه من قبل **قلت** وجب التصدي اولاد كتر تعريف الدلالة فيه بحث  
 وهوان الدلالة صفة اللفظ ومرتبة الموصوف مقدمة على مرتبة الصفة  
 فيكون تقديم مباحث الالفاظ واجبا على تعريف الدلالة فالاولي ان يقال  
 في وجه تقديم تعريف الدلالة ان اللفظ قسم من الدال ومعرفة الدال من حيث  
 انه دال موقوف على معرفة الدلالة قوله ومنه يعلم اي من وجوب التعريف لمباحث  
 الالفاظ باعتبار كون اللفظ منتسما الى المفرد المنتقسم الى الكلي **فويلزم** من  
 العلم به العلم او الظن اه لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصا  
 من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجود المصنوع  
 من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن كلزوم الظن بوجود المطر  
 من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في جو السماء واما لزوم العلم من  
 الظن **فما** **قلت** وتقسيمها حاصل بتسمية ان الدلالة اللفظية ثلاثة اقسام  
 وضعية وعقلية وطبيعية والدلالة التي غير اللفظية قسمان وضعية كدلالة النصب  
 العالم على الصانع وعقلية فيكون المجموع خمسة لان الطبيعية من غير اللفظية

والذي بينه من قبل هو قوله  
 واعاد القياس منظهر الان  
 الثاني غير الاول

وهو غير  
 منقسم الى  
 وضعية وعقلية  
 وطبيعية

غير

دلالة العالم على الصانع

بعض الظاهر

غير موجودة عنده وانا اقول الدلالة الطبيعية الغير اللفظية موجودة كدلالة  
 حركة قوة العرق الضارب وضعفها على قوة المزاج وضعفه كما يستدل به الاطبا  
 فانها دلالة غير لفظية وهو بايقاف طبيعية لان هذه الحركة بحسب مقتضى الطبع  
 كما ان حصول لفظه اح بحسب مقتضى الطبع فيكون اقسام الطبيعية مساوية  
 ومعادلة لاقسام اللفظية فيكون المجموع ستة **فان قلت** اي نسبة بين اقسام  
 اللفظية **قلت** اما بحسب الصدق فيبينها مبانة كلية واما بحسب الوجود فبينت  
 الوضعية والطبيعية ايضا مبانة كلية لا متناع تحققهما في لفظ واحد  
 لوجود صدور لفظ الوضعية بحسب الاختيار وصدور لفظ الطبيعية بحسب  
 الطبع فيبينها متناف وبين كل واحد من الوضعية والطبيعية وبين العقلية  
 عموم وخصوص من وجه لوجود الوضعية والعقلية في لفظ واحد مثلا  
 عند سماعه من وراء الجدار لانه ح بحسب الوضع يدل على الذات المختصة  
 وبحسب العقل على وجود الالفاظ ووجود الوضعية بدون العقلية فيه **بريد**  
 ايض عند سماعه من داخل الجدار مع مشاهدة الالفاظ ووجود العقلية  
 بدون الوضعية في لفظ دين ويزر عند سماعه من وراء الجدار لوجود  
 العقلية والطبيعية في لفظ اح عند سماعه من وراء الجدار فانه بحسب  
 الطبع يدل على وجع الصدر وبحسب العقل على وجود الالفاظ ووجود  
 الطبيعية بدون العقلية فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار مع المشا  
 ووجود العقلية بدون الطبيعية في لفظ دين ويزر ايض كما ذكرنا  
 واما بين الاقسام الغير اللفظية فبانة بحسب الصدق على ما لا يخفى  
 واما بحسب الوجود فبين كل واحدة من الغير اللفظية الوضعية والطبيعية  
 وبين العقلية عموم مطلق بمعنى ان العقلية تحقق كل ما يتحققان في  
 كل ما يتحقق فيه العقلية فان العقلية تتحقق في دلالة الخطوط لانها  
 تدل على الصانع من حيث انها مصنوعة وكذلك تتحقق في دلالة النصب  
 من حيث ان النصب مصنوع ولا تتحقق الوضعية والطبيعية من غير  
 اللفظية في دلالة العالم على وجود الصانع فافهم **قلت** وهي كون اللفظ

ولا يتحققان

اي الحركة











الاعم كصور الانسان مع تصور قابل العلم وضعة الكتابة الكافية  
 في الحكم بلزوم قابل العلم وضعة الكتابة للانسان **فان قلت** لان  
 ان مجرد تصور الانسان وقابل العلم كاف في الحكم بلزوم قابل العلم للانسان  
 بل يحتاج الي ان يقال لان الانسان ذو مبدأ الادراك اي النفس  
 الناطقة وكل من كان كذلك فهو قابل للعلم **قلت** المحتاج اليه هاهنا الوسط  
 الحاضر كما في قولنا الاربعة زوج فيكون من قبيل قضايا قياسات متعها  
 وهو لا ينافي اللزوم البين لان الاحتياج الي الوسط الحاضر لا يوجب  
 كون اللزوم غير بين لانه عبارة عن عدم الاحتياج الي برهان لا عن  
 عدم الاحتياج الي شيء اصلا **فان قلت** كثيرا ما يتصور الانسان وقابل  
 العلم ولا يحكم بلزوم الثاني للاول **قلت** كفاية التصورين في الحكم بلزوم  
 لا يستلزم لزوم الحكم **واما يستلزم** ذلك ان لو كان حصول التصورين  
 علة تامة للحكم بلزوم وليس كذلك فان ارادة الحكم هاهنا من اجزا  
 العلة التامة هذا هو التحقيق واما التدقيق فهو ما قول من ان تصور  
 الانسان يستلزم تصور قابل العلم لان الناطق جزء الانسان  
 وهو عبارة عن المدرك والمدرك هو العالم والعالم يلزم ان يكون  
 قابل العلم والالمر يكن متصفا به لان انتفاء قابلية الشيء يستلزم  
 انتفاء فيكون قابل العلم من لوازم مفهوم جزء الانسان **وهو ناطق**  
**لان الانسان حيوان ناطق باللزوم البين الذي هو بالمعنى الاخص** **فان**  
**قلت** هل لك تدقيق في وضعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية  
 المخصوصة الصادرة عن الحيوان المستندة الي الروية الفايضة عن المدرك  
**قلت** لان مركب من جزئين كل واحد منهما لازم لجزء من جزئي الانسان  
 على سبيل التقريع بناء على ان الحركة مستندة الي الحيوان الذي هو الجسماني  
 المتحرك بالارادة والروية مستندة الي الناطق الذي هو المدرك بلزوم  
 البين الذي بالمعنى الاعم **فان قلت** لان مركب من جزئين اولي بان يقال لزمه  
 بين بالمعنى الاخص كلزوم وضعة الكتابة للانسان من حيثية الحيوانية

والناطقية كما قررنا من لانزوم الجزء الواحد كلزوم قابل العلم من حيثية  
 الناطقية كما مر بنا على ان الاول مشتمل على تكرار اللزوم دون الثاني **قلت**  
**كون** اللزوم بينا بالمعنى الاخص مبني على ما تقر به اللزوم بسببه الانتقال  
 لا على تكرار اللزوم وتعد على ان التكرار ليس الا في نوع اللزوم لا في  
 شخصه حتي يتكرر الوسط في لزوم واحد فان الانتقال من الناطق الذي  
 هو العالم الي قابل العلم اسرع من الانتقال الحسائي المتحرك بالارادة والعا  
 المدرك الي قابل العلم وضعة الكتابة التي عبارة عن الحركة المخصوصة المبينة  
 على التامل والروية بناء على ان الاول انتقال من الخاص الي العام لان العالم  
 بالفعل اخص من القابل للفعل للعلم والثاني انتقال من العام الي الخاص  
 لان المتحرك اعم من ان يكون متحركا باليد او بغيرها وعلى تقديرها اعم من ان  
 يكون على سبيل الكتابة او على سبيل المحاكية **فان قلت** العام لا يدل على الخاص  
 باحدي الدلالات الثلاثة فليق يدل المتحرك بالفعل على قابل الحركة المخصوصة  
 التي هي الكتابة يعني ان المتحرك بالفعل اعم من ان يكون قابلا لتلك الحركة  
 المخصوصة ام لم يكن لجواز ان لا يكون قابلا لتلك الحركة المخصوصة و  
 يكون قابلا لغيرها من الحركات كالجسم الثقيل المتحرك من المحيط الي المركز  
 الغير القابل للحركة من المركز الي المحيط **قلت** المعبر في اللزوم بالمعنى  
 الاعم هو الشعوب باللزوم بعد الشعوب بالطرفين لادلالة احد الطرفين  
 على الاخر فانها هي المعبرة في اللزوم البين بالمعنى الاخص **قلت** والتعريف  
 المذكور للزوم اه يعني ان تعريف اللزوم يكون المعنى الحقيقي بحيث  
 يلزم من تصور المسمى تصورهما اما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص  
 لا اعتبار دلالة احد الطرفين على الاخر فيه **قلت** واشتراط الاخص يوجب اشتراط  
 الاعم ويبد ان اللزوم البين بالمعنى الاخص لما كان عبارة عما اشتمل على  
 كفاية التصور الواحد في الحكم باللزوم بينهما واللزوم البين بالمعنى  
 الاعم عبارة عما اشتمل على كفاية التصورين في الحكم المذكور فكان  
 كفاية التصور الواحد اخص من كفاية التصورين بمعنى انه كلما

بخلاف العائت فانه هو  
 المتحرك باليد على سبيل  
 الكتابة

البين  
 بين

في الحكم باللزوم



تحقق كفاية التصور الواحد انحصار من كفاية التصورين في الحكم بالزوم  
 تحققت كفاية التصورين فيه وليس كما تحققت كفاية التصورين في الحكم  
 بالزوم تحققت كفاية التصور الواحد فيه لجواز ان لا يكون التصور الواحد  
 كافيا في الحكم المذكور كما في قابل العلم وصحة الكتابة لو لم ان يكون  
 اشتراط كفاية التصور الواحد يوجب اشتراط التصورين والاشارة ان لا يكون  
 التصور ان في مادة كفاية التصور الواحد كافي في الحكم بالزوم وليس كذلك  
 بناء على ان زيادة محصلات الشيء توجب زيادة ذلك الشيء وانشائي لا انتقائي  
 اذ لا يخفى عليك ان مصورات الاطراف من محصلات الاحكام وموجبات  
 حصولها لا ما يفيض اليها فلو لم يكن حكم بان التصور الواحد كاف  
 في الحكم بالزوم والتصور ان ليسا كافيين وانما اظنبت الكلام في هذا  
 المقام لانه ساحل العلم كمن كامل عنه غافل والكلام فيه بعد محل تو  
 واستفسار فافهم قوله فالمراد خمسة اقسام اما تعرض لعددده تبيينها على انه  
 خالف القوم بناء على ان المراد عند ههنا اربعة اقسام على ما يشعرون بقرينهم  
قوله اقسام للمفهوم اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض اي للمفهوم اللفظي في الا  
 ولين ولمفهوم المراد والركب في الاخرين يعني ان المراد والركب قسم للمفهوم  
 اللفظي واقسامها اقسام للمفهوم المراد والركب قوله اذ في الاكتفاء بالنفس او  
 التصور لا تحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى للمصنف يعني اذ قيل في تعريف  
 الكلي هو الذي لا يمنع مفهومه عن وقوع الشركة يفهم منه انه هو الذي لا  
 يمنع وقوع الشركة في الخارج فيخرج واجبا لوجوده عن الكلي ويدخل في الجزئي  
 لكونه مانعا عن وقوع مفهوم الشركة في الخارج لو جردته في الخارج واذ قيل هو  
 الذي لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة يفهم بواسطة زيادة قيد التصور  
 ان المراد المنع العقلي لا الخارجي والا لما كان لهذا القيد فائدة فيقتل الحكم من  
 الخارج الي العقل ثم العقل اذ انظر الي مفهوم الواجب فتارة يحكم بانه ليس بها  
 وذلك اذ لاحظته مجردا عن بوهان التوحيد وتارة يحكم بانه مانع وذلك  
 اذ لاحظته مع بوهان التوحيد فيكون مفهوم الواجب حينئذ في نظر العقل

كفاية

مفهوم

في هذا الموضع  
 لا خلاف في  
 ان الواجب

دايرين

دايرين الكلي والجزئي فلا بد من التقييد بالنفس ليكون مفهوم التقييد  
 ان الكلي هو الذي لا يمنع مجرد تصور مفهومه مع قطع النظر الى غيره عن  
 وقوع الشركة وحينئذ يدخل مفهوم الواجب في الكلي ويخرج عن الجزئي واذ  
 حذف التصور واكتفى بالنفس ويقال هو الذي لا يمنع نفس مفهومه عن  
 وقوع الشركة يفهم منه ان الكلي هو الذي لا يمنع مجرد تصور مفهومه مع قطع  
 النظر عن بوهان التوحيد ووقوع الشركة في الخارج فيخرج مفهوم الواجب  
 عن الكلي لانه مانع عنه في الخارج لو جردته فيه فالتقييد بالتصور يقطع  
 النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن بوهان التوحيد مع  
 ان التصور لا يدل على قطع النظر عن بوهان التوحيد ليكن به لانه ايضا  
 امر تصوري والنفس تدل على قطع النظر عن الخارج ليكن به لانه اذا  
 قيل نفس زيد فافهم منه انه قائم في الخارج فلا يجوز الاكتفاء باحد  
 فعلي هذا التقدير لا يخفى هذه المسئلة على غير الصواب كما قال الشيخ انه غير  
 خاف على المصنف وانما اظنبت الكلام في هذا المقام لانه من مداحض الا  
قوله من حيث تطبيقها على الموجود الخارج يعني ان مفهوم الهدية بدون  
 التقييد بحبيثة التطبيق اي باعتبار الصدق على الموجود الخارج في كلي  
 لانه غير مانع من وقوع الشركة وانما مع التقييد بتلك الحبيثة فهو جزئي  
 لانه بهذا الاعتبار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد في الخارج فهو متضمن  
ان قلت نفس مفهوم الهدية غير مانع عن وقوع الشركة لانه حبيثة  
 التطبيق خارجة عنها فيكون كليا قلت لا تسلم خروجها وانما تكون خارجة  
 ان لو لم تكن الهدية موضوعة بوضع عام لكل فرد من افراد المعينة والا  
 بخلافه فان قلت فعلي هذا يكون الانسان ايضا جزئيا لانه من حيث  
 التطبيق على الموجود الخارجي مانع عن وقوع الشركة قلت الحبيثة خارجة  
 عن نفس مفهوم الانسان داخلية في مفهوم الهدية فلا يقاس عليها  
 قوله ان كان ما صدق عليه الجزئي على حذف مضاف اي ما صدق عليه لفظ  
 مفهوم الجزئي قوله فلا تسلم الصغري اي لا تسلم ما صدق عليه مفهوم لفظا

في لو حدة مفهوم واجب الوجود  
 فيه ابي في الخارج

ها  
 ان النفس او التصور  
 تام

وهو مفرد مذكر مشعر  
 اليه قد سبق

لان الهدية موضوعة بالوضع  
 العام لا امور المعينة الشخصية

لفظ



الجزى من مجموعين وعمد لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشك فان زيدا  
 وعمره مانع عنه **قوله** وان كان لفظ الجزى هو ايضا على حذف المضاف اي  
 مفهوم لفظ الجزى **قوله** فلا نسلم الخلف في النتيجة يريد ان النتيجة حينئذ  
 التي اذا كان المراد لفظ الجزى هي ان مفهوم لفظ كلي مطابق للواقع فلا خلاف  
 فيه **قوله** فان مفهوم لفظ الجزى مانع وقوع الشك فلو كان كلياً  
 يلزم ان يكون مانع وقوع الشك غير مانع عنه فيلزم صدق الذي على  
 تقيضه وهو محال **قوله** مفهوم لفظ الجزى بالنظر الى ذاته مانع وبالنظر  
 الى عارض صدق هذا المفهوم على كثيرين غير مانع فالامر ان باعتبارين جازان  
**قوله** ان اريد بهما ما هيتهما النوعية او يريد ان الجزى الواقع في تعريف الذات  
 اعم من ان يكون حقيقياً او اضافياً بناء على ان مثال الجزى اعني كل واحد  
 من الانسان والفرس يحتمل لانه على تقدير ارادة ما هيتهما النوعية  
 يصدق علي كل واحد منهما انه مندرج تحت الغير وهو معني الجزى الاضا  
 وعلى تقدير ارادة الخصيص الحاصلة منهما في ضمن افراد يصدق علي  
 انه مانع من وقوع الشك وهو معني الجزى الحقيقي **قوله** اعلم ان الذاتي  
 يطلق اه يريد ان للذاتي عند الميزان له معينين احدهما المعني الاخص  
 وهو الداخل في حقيقة الجزئيات اعني الانواع الخارجة عن هذا المعنى  
 لا تتفاصدق هذا المعنى عليها بناء على امتناع دخول الشئ في نفسه  
 فلا يصدق الاعلى الجنس والفصل **قوله** ان يراد بحقيقة الجزئيات  
 اعم من الحقيقة الكلية والجزئية اعم حصصها وبالجزئيات اعم من الا  
 ضافيات والحقيقيات فانه حينئذ يصدق على النوع انه داخل في حقيقة  
 الجزئيات لانه وان لم يدخل في الحقيقة الكلية وحقيقة الجزى الاضافي  
 لان كل واحد منهما نفسه كنهه داخل في الحقيقة الجزئية وحقيقة الجزى  
 لان كل واحد منهما غير مدخول الكلي في الجزى ان جعل الشخص قبلاً او  
 مدخول الجزى في الكلي ان جعل الشخص جراً فان الانسان مثلاً داخل  
 في هذا الانسان باحد المعنيين والاخر المعني الاعم وهو ما لا خارجاً  
 عن المعنى

الجزى

اي بحتمل الحقيق والاضافي

عن

عن حقيقة الجزئيات فيكون نفس الحقيقة داخله في هذا المعنى لانه كما يصدق  
 على جزى الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل انه غير خارج عنها  
 كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها ولا يلزم كون الشئ غير  
 نفسه وهو مح **قوله** وعكس جملة على الثاني بالثوابيل اه جواب لمن يقول ان  
 الواقع من المعنيين المذكورين من الذاتي في المتن في مقام التخصيص  
 اعني قوله وهو الذي يدخل في حقيقة الجزئيات المفعلة الاخص غير  
 المشامل للنوع على ما يتناه في مقام التعميم اعني قوله والذاتي اما مقول  
 في جواب ما هو اه المعنى الاعم الشامل له بقريته تقسيم اليه والى قريته  
 اعني الجنس والفصل فلا يكون توافقاً بين التعدينيين والتقسيم  
 وتحرير الجواب ان يقال لا نسلم عدم التوافق بينهما بناء على انه يمكن  
 ان يؤل المعنى الاخص بالمعنى الاعم على سبيل المجاز الارسالي بان  
 يراد من الداخل لانه اعني غير الخارج ليشمل النوع فيتوافق  
 التعريف مع التقسيم حينئذ ويكون اللازم في قوله والذاتي اما مقول  
 في جواب ما هو انشأته الى الذاتي المعروف بالداخل المول بعرف  
 الخارج بناء على قاعدة اعادة الشئ معرفة **قوله** فان حمل على الظاهر اه  
 تعين ان يؤل الداخل بغير الخارج يكون المراد من الذاتي في المقام  
 الاول الامعة الاخص وفي مقام الثاني المعنى الاعم من غير تطبيق  
 احد المقامين على الخرو والعدول في مقام التقسيم على المضمحل حيث لم  
 يقل وهو اما مقول في جواب ما هو مع تقدم ذكر الذاتي في قوله و  
 الكلي اما ذاتي الى الظاهر المعروف باللام حيث قال والذاتي اما متول  
 في جواب ما هو التبيين على المقابلة بين الذاتي في المقام من لان الضمير يدل  
 على العينية والمعرف باللام يدل على العينية فان قلت لا نسلم ان الضمير يدل  
 على العينية بناء على انه يمكن ان يراد من الضمير غير ما اريد من اللفظ  
 في الامور المختلفة للمعاني المختلفة وان كان عايد اليه وهو المسمى مصنعة الا  
 ستحرام من البدع بان يرادها هنا من ظاهر الذاتي في قوله والكلي امراً



ذاتي المعنى الاخص ومن ضميره على تقدير ان يقول وهو اما مقول في جواب  
ما هو المعنى الاخر فلا يكون الضمير ذا الاعمى العينية **قلت** الغالب في  
الضمير اعتبار العينية لانها الظاهر في اعتبار غيره الغالب  
والى هذا السؤال فالجواب اشار الشئ المحقق بقوله وان امكن حمل  
الضمير على الاستحرام **فان قلت** لا نسلم ان اللام تدل على الغيرية  
بناء على ان اعادة اللام التعريفية تدل على العينية **قلت** قرينة  
التقسيم الى الجنس والنوع والفصل قطعت عرق العينية والى هذا  
اشار بقوله فاصل بعدل عن كثير القرائن **قوله** يا احد المعنيين يريدان  
للعرض عند الميراثي معنيين مقابلين بمعنى الذاتي فان كان الذاتي بالمعنى  
الاخص الغير الشامل يكون تفسير العرضي شاملا له وان بالعكس  
فبالعكس بناء على ان قبض الاخص اعم وبالعكس **قوله** بان لا يكون  
جزءا اشارة الى قبض المعنى الاخص للذاتي فيكون النوع داخل  
في العرض لان مفهوم عين الداخل صادق عليه او بان يكون خارجا  
اشارته الى قبض المعنى الاخر للذاتي وهذا المفهوم غير صادق على النوع  
فلا يكون غرضا **قوله** لان القاعده جواب لمن يقول ان الحكم على  
الناطق بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج  
عنها فحكم كونها متساويين في اختصاصهما بالانسان وتحرير  
الجواب ان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك  
به لان اختصاص الضاحك به تابع ومتفرع عن اختصاص الناطق  
الناطق به بناء على ان الانسان مالم ينصف بالادراك مطلقا لم يتصف  
بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الضحك والوصف القديم  
في اختصاصه بالشئ وانضاف ذلك الشئ به اقوى من الوصف المتأخر فيه  
واقرب منه الى ذلك الشئ لان ذلك الشئ في مرتبة الانفعال بالوصف  
المنقده لا ينصف بالوصف المتأخر والا لكان معه حسب الذات لانه  
ينعده بحسبها والمفروض خلافه ولهذا اجرت عادتهم على ان الاقدم من

الخواص

الخواص المترتبة للماهية من الماهيات اي التي يكون بينها تقدم  
وتأخر بالذات بان يكون بعضها تابعا وبعضها متوقفا يعتبرونه ذاتيا  
لغير ذلك الاقدم الى تلك الماهية والا فالاطلاع على الذات لمجرد الظنية  
الماهيات **قوله** كالناطق اي المدرك للكل والمتعجب اي المدرك  
للأمور الغريبة والضاحك اي المنفصل عند ادراكها فالاول مقدم  
على الثاني والثاني مقدم على الثالث لان الانفعال عند ادراك الامور  
الغريبة متفرع على ادراكها تفرع المسبب على السبب وادراكها  
على مطلق الادراك متفرع تفرع الخاص على العام والمقيد على العام  
او المقيد على المطلق والجزء على الكلي فيكون الناطق من بين هذه  
الخواص ذاتيا للانسان لا غير فاحفظ التفرعات فانها من الحقيقية  
بقوة الواردات **قوله** واقول الذات انه يريد ان الذات  
كما نطلق على الحقيقة الكلية كالانسان مثلا كذلك نطلق  
على الحقيقة الجزئية اعني الحصاص الحاصلة من الحقيقة الكلية في  
ضمن الذوات المشخصة كالانسان الحاصل في ضمن ترديد وعمر  
فهاهنا ثلاثة اشياء احدها اجزاء الانسان اعني الحيوان والناطق مثلا  
والانسان المطلق والانس والانسان المقيد بالمشخصات فكما يمكن ان  
يقال لكل واحد من الحيوان والناطق انه ذاتي باعتبار نسبة الى الذات  
التي هي الانسان المقيدة بناء على تحقق المعايرة بين المنسوب والمنسوب  
اليه كذلك يمكن ان يقال للانسان المطلق انه ذاتي باعتبار نسبة الى تلك  
الذات بناء على تحقق المعايرة بينهما غلبة ما في الباب ان المنسوب والمنسوب  
اليه في الثاني يطلق عليهما اسم الذات وهذا لا يستلزم العينية لنقا  
برهها بالذات لان المطلق غير المقيد فعلى هذا يكون اطلاق الذاتي  
على النوع حسب اللغة ايضا مستقيم **قوله** فالكلى جنس يريد ان ينسب الى  
لا يرد منه لانه جنس وكذلك في غير المختلفين في جواب ما هو لكونها  
فصلين قريبا وبعيدا والباقي للربط بين الجنس والفصل لتحصل

بماض الكليات



الصدرة النوعية للتعريف **قوله** في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد  
 للنوع والفصل الغريب الجنس فيكون صير الجنس غير جمع ما عداه فيكون  
 مساويا له كالحاس المساوي للحيوان ان المميز له عن النباتات  
 وخاصة الجنس وهو الخارجة المخصوصة بالجنس كما لما شئ المخصوص  
 بالحيوان والعرض العام وهو الخارج المتجاوز عن الطبيعة الواحدة  
 فان كانت تلك الطبيعة طبيعة نوعية فهو عرض عام للنوع كالأكل والشرب  
 والنائم المتجاوز عن النوع الواحد دون الجنس كاختصاصها  
 بجنس وهو المسمى الجنس والفرق بين العرض العام للتنوع وخاصة الجنس  
 في مادة الاجتماع اعتباري فان الأكل وما اشبهه عرض عام للنوع باعتبار  
 تجاوزه عن نوع الانسان الى غيره من الانوع وخاصة الجنس باعتبار  
 عدم تجاوزه عن الجنس الحيوان الى غيره من الاجناس وان كانت تلك  
 الطبيعة طبيعة عامة للجنس فهو العرض العام للجنس لتجاوزه عن  
 عن الجنس الواحد الى غيره من الاجناس كالتمنية المتجاوزة من  
 الحيوان الى الجسم النامي والعمق المتجاوز منه الى الجوهر فان  
 هذه الامور منقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة اما مساوماتها  
 للجنس كالفصل البعيد البعيد والعرض العام للنوع وخاصة  
 الجنس او لا عميتتها من الجنس كالعرض العام للجنس وقيل  
 في جواب ما هو محزجها وعليه بهذه القواعد فانها من القواعد  
**قوله** فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس اه برير  
 ان تعريف مطلق الجنس بالكلي غير صحيح لان الكلي جنس للجنس  
 وبنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكون المقيده اخص من  
 المطلق ولا يجوز تعريف الاعم بالاحص والاي بزم ان لا يكون  
 التعريف جامعا **قوله** قلنا ان اريد بعدم الجواز التعريف بالخص  
 عدم جوازه عند اتخاذ اعتباري معرفته وخصوصيته بان يعتبر  
 معرفته باعتبار خصوصيته او خصوصيته باعتبار معرفته فسلم انه

لا يجوز ولا

ولكنه غير مقيده لعدم جواز التعريف بالاحص اي لا يلزم من عدم  
 الجواز ان لا يعتبر اتخاذ الاعتبار بل يعتبر اختلافهما وان اريد  
 انه لا يجوز تعريف الاعم بالاحص مطلقا سواء اعتبر اتخاذ الاعتبار  
 او اختلافهما فلان لم يرد الجواز مطلقا لجوازه عند اختلاف الاعمال  
 اعتباري وهاهنا كذلك فان الكلي باعتبار مفهومه اي باعتبار  
 مقولية الاول اعني غير المانع من الشئ كونه مقولية واعم من مطلق  
 الجنس وباعتبار عرض كونه جنسا للجنس اي مقولية الثاني اعني  
 مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو اعم الكليات الجنس  
 اخص فتكون معرفته باعتبار مفهوم العرض اي يكون باعتبار المقول الاول معروفا  
 وباعتبار المقول الثاني اخص وغير معرف قوله فان قلت الجنس  
 وامثاله اي الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام به بدالة  
 قامت قوله مختلفين بالعدد احتراز عن الجنس وامثاله مع ان الجنس  
 وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فلا يصح بهذا القيد الاحتراز  
 عن الجنس وامثاله لان هذا القيد صادق على الجنس وامثاله والقيد  
 الصادق على الشئ لا يخرج به بل يدخله فلا يكون تعريف النوع مانعا **فان**  
**قلت** ما السر في تقييد السؤال بالجنس وامثاله وتخصيص الجنس  
 بالمثال **قلت** السر فيه ان القيد الثاني اعني في جواب ما هو صادق على  
 الجنس دون المثال لان الفصل البعيد وخاصة الجنس اعم مما يقال  
 في جواب اي شئ هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا **قوله**  
 قلت آه حاصل الجواب ان لا بدعي ان قيد المختلفين بالعدد مستقل  
 بالآخر ارجح الجنس وامثاله بل لا بدعي انه يميز دون الحقيقة هو المخرج  
 ولا سلك في هي كونه محزجا للمذكورة لان بقي اختلاف الحقيقة مستلزما  
 لاتفاقها واتفاقها بوجوب ارجح الجنس وامثاله لان الجنس في المثال  
 المذكور وان وقع على كثيرين متفقين بالحقيقة تكن اتفاقا باعتبار اتفاق



الحقيقة بل باعتبار اختلاف الحقيقة المستفاد من الجمع في السؤال  
بين افراد الحقيقة وبهذا لو برئت في السؤال اختلاف الحقيقة باقائها  
بذكر افراد الحقيقة الواحدة دون الجمع بين افراد الحقيقة المختلفين  
وقلت ما تريد وعمر ولا يصلح ان يقال في جوابه انه حيوان بل ينبغي ان يقال  
انسان فيستوى التعريفان في اخراج الجنس ومثاله لا شتماله اعلى في اتفاق  
الحقيقة اما صريحاً كما في تعريف غير المتين على ما نقله السيد المحقق او غير صريح  
كما في تعريفه بناء على ان في اختلاف الحقيقة مستلزم لاتفاقها كما بينا على  
ذلك بدليل التبريد **قوله** والى جعل المتقين بلفظ التشية اشارة  
الى ان كل فرد من الحقيقة الواحدة كزيد وعمر ومن حقيقة الآلة  
وهذا الفرس وذلك الفرس **قوله** في حكم الواحدة ضمة موصوف  
محذوف اى في حكم الحقيقة الواحدة بمعنى يجعل كل فرد من  
من الحقيقة الواحدة بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشمل السؤال  
عن الحقيقةين المختلفتين المذكور في الجواب متولاً على كثير من  
مختلفين بالحقيقة فلا يصدرق تعريف النوع عليه **قوله** وكلت المصنف  
رحمه الله تعالى اختار مذهب المتقدمين بمعنى ان كل ماهية لها  
جنس فلها فصل البتة **قوله** ولم يذكر في حده اى لم يذكر الجنس  
في تعريف الفصل اراد بالحد التعريف بناء على انه قد يطلق  
على القول الجامع المانع والالم يكن موافقاً لقوله ويرد بان كل مقول على  
الشيء في جواب اى شيء هو في ذاته ولم يقل بانه كل مقول على الشيء من جنسه  
في هذا التعريف اكتفاً بذكر الجنس فيما قبله حيث قال وهو الذي لا غير  
الشيء عما يشار به في الجنس واصل هذا التعريف ليس بزايد عند احد  
لان المقول على الشيء اعم من الكلى والجزئى فلا يفتى عنه **فان قلت** المراد  
من القول المحمول والمحمول لا يكون الا كلياً على ما حققه المحققون رحمهم الله  
الله تعالى فيكون المقول على الشيء مساوياً لكلى **قلت** ان اس دت المساواة  
عسب المفهوم فغير مسلم وان اس دت بحسب الواقع فسلم وغير مفيد لان  
التعريف

هذا هو الذي لا يشك في صحته

بالعرف

التعريف اعم هو بحسب المفهوم فاجزؤه لا يبراد منها الا مفهومها لا الامور  
الخاصة منها وفعله واشاد عطف على قوله اختار اى وانشار في موضع  
التقسيم الى مذهب المتقدمين وفي موضع التعريف الى مذهب المتأخرين  
**قوله** حقايق فوق واحدة اقول ان كانت الحقايق المختلفة اجناساً يكون  
الحق راجعاً لشمول عرضاً عاماً للجنس لتجاوزه عن الجنس الواحد كالسواد  
الشمول للحيوان وغيره من الجمادات والتميز لشمول لهما وان كانت اوقاما  
فقط يكون يكون الحقايق عرضاً للجنس باعتبار شمولها للأنواع  
خاصة للجنس باعتبار اختصاصها كالنايم والاكل والشرب فانها  
شمولاً لجميع انواع الحيوان ومختصة به **قوله** متعلق بهما يريد  
ان الحار والمجروس في قوله الانسان متعلق بالمتنفس بالقوة والمنتفس  
بالفعل ويبان لعدم المتنفس منهما **قوله** ويرسم بانه كقول  
المراد بالتقيد الحل حتى لا يقال انه مناف لما علم قبل هذا من ان العرض  
العام لا يقال في الجواب اصلاً لان عدم وقوعه في الجواب لا يستلزم عدم  
حمله على شيء **قوله** والصحيح هو الاول بمعنى ان الصحيح هو كون  
المركب كلاً كلياً حتى لا يجوز التعريف بالمفرد لا لكونه مركباً  
غالباً حتى يجوز التعريف بالمفرد واستدل بعضهم على عدم صحة التعريف  
بالمفرد نظراً بناء على انه من اقسام وجوب صدق المقول على القسم  
وكل نظير مركب بناء على ان النظر ترتيب امور معلومه وهذا الاستدلال  
مشتمل على الدور كما اشار اليه الشرح المحقق لتوقف بيان المدعى في هذا  
الاستدلال على الكبرى التي تتوقف في الواقع كليتها على امر هو مبنى  
ومتوقف على المدعى لان الكبرى وهو قولنا كل نظير مركب ولا شك  
في توقف كليتها على كون النظر ترتيب امور معلومة ولا شك  
في توقف كون النظر ترتيب امور معلومة ولا شك في توقف كون  
الترتيب امور معلومة على عدم صحة التعريف بالمفرد ولو صح التعريف  
بالمفرد لكان التعريف لصدق قولنا بعض النظر ليس ترتيب امور معلومة



فتتبع السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهو تناقض وكذب محض  
وتعريف الدور على التفصيل حيث ان يقال عدم صحة التعريف بالمفرد مبنى  
مبنى على كون كل نظره كذا وكون كل نظره مركبا مبنى على كون كل نظره  
ترتيب امور وكون كل نظره ترتيب امور معلومة على عدم صحة  
التعريف بالمفرد فيكون كائنا **فان قلت** ما السر في استدلالهم على عدم  
صحة التعريف بالمفرد المدلول عليه في هذا الكتاب بقوله وهو الصحيح  
التزاما دون الاستدلال على صحته بالمركب المستفاد من هذا القول بالمطابقة  
**قلت** لان صحة التعريف بالمركب مسلمة وانما النزاع في صحة التعريف  
بالمفرد **قوله** فلو كان ذلك مبنيا على هذا اي لو كان عدم صحة التعريف  
بالمفرد مبنيا على كون النظر ترتيب امور معلومة فان اشارة باداة القريب  
الى البعيد وباداة البعيد الى القريب فالعبارة العارية عن هذه الخشونة  
ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك **قوله** ولهذا اي ولان شرح النظر  
الترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد شرح عبثه من يبحر  
التعريف بالمفرد النظر بتفصيل امور وترتيب امور معلومة ليكون تعريف  
النظر حيا مع قوله بل لان المعرف الى اخره يريد ان المسمى مسلم لكن لا يترك  
الدليل لاشتماله على الدور بل لهذا الدليل وهو انه لا بد في التعريف من  
نصور ثبوت شئ هو الوجه المطلوب ليشرح به الماهية شئ هو الوجه  
المعلوم به الماهية قبل الشرح ليعلم انضاف الماهية بالوجه المطلوب  
فانك اذا عرفت الانسان مثلا بان شئ ولكن لا تعرف بانه اي شئ تم  
الصلحت على الناطق ونصورته من غير تصور ثبوت شئ فانت مجرد  
هذا لا تعرف الانسان بانه اي شئ ما لم يتصور ثبوت الناطق لشئ  
لان العلم باحدى طرفي النسبة لا يستلزم العلم بالنسبة ولهذا يقال  
ان العلم بوجه الشئ لا يستلزم العلم بذلك الشئ من ذلك الوجه والى  
وان ما قصد تعريفه يجب ان يكون معلوما من وجه لا يلزم طلب المجهول  
المطلق ومجهولا ومن وجه لا يلزم تفصيل الحاصل والتعريف هو

تفصيل

تفصيل الوجه المجهول بان تصور ذلك الوجه ثم يضاف الى الوجه المعلوم  
بان يتصور ثبوت الوجه المجهول للوجه المعلوم حتى يلزم من تصور  
نصور ثبوت ما يتصور له ثبوت الوجه المعلوم فانك اذا انصوت مثلا لاسنان  
بوجه الحيوانية ثم تصورت الناطقية ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان  
يلزم منه ان يتصور ثبوت الناطق للانسان فعنى كون التعريف مركبا من  
الوجهين المعلومين غير التركيب لا متنازع ابنا التركيب بين المجهولات  
واما قبل التركيب فاحدها كان معلوما والاخر كان مجهولا وهما  
كلمات لا تليق بهذا المختصر **قوله** وهذا معنى قولهم لا بد فيه من  
فريضة عقلية مصححة للانتقال الى وجوب صدق التعريف على تصور  
ثبوت الشئ الشئ هو معنى قولهم لا بد في التعريف من مقارنة فريضة  
مصححة لا انتقال الذهن من الوجه الى الوجه المعلوم اي فريضة عقلية  
موجبة لتصور ثبوت الوجه المطلوب للوجه المعلوم وانما يجب ذلك  
لانه لو لم يتصور ثبوت الوجه المطلوب للوجه المعلوم لم يتصور الماهية  
بالوجه المطلوب فانك اذا انصوت للانسان بالحيوانية وتقصرت الناطق  
ولم تتصور ثبوت الناطق للحيوان لا يحصل الانسان في ذهنك بوجه  
كونه ناطقا لان العلم بوجه الشئ لا يستلزم العلم بذلك الشئ من ذلك  
الوجه وعليك باستحضار هذا التحقيق لانه بالضبط والحفظ تحقيق **قوله** ولهذا  
قالوا معنى الناطق شئ له النطق اي ولانه لا بد في التعريف من مقارنة فريضة  
عقلية موجبة لا انتقال الذهن من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم يلزم  
منه الانتقال الا ما قصد تعريفه من الماهيات قالوا معنى الناطق شئ  
له النطق حتى يشمل التعريف على تصور ثبوت الناطق لمفهوم  
الشئ المعلوم الثبوت للانسان فيلزم منه العلم بالانسان بوجه كونه ناطقا  
**قوله** يخرج المأزوم بالنسبة الى لزومه البينة فان تصور المأزوم وان  
كان مستلزما لتصور اللازم لكنه ليس بعرف لمفهوم اللازم لان انتفاك الاكساب  
فيه لان الاكساب هو ان يتصور المأزوم بوجه الوجه ثم يفصل الى ايقية

استعمال

المعلوم



وعرضية فتتولد منهما ما يستلزم تصور مفهوم المعرفة ولا شك ان  
الملزوم بالنسبة الى اللازم ليس كذلك لان اللازم ليس بتصور  
قبل تصور الملزوم ولم يفصل قط تعريف اللازم بل انما يتصور  
اولا الملزوم فيلزم منه تصور اللازم بلا قصور ولا احتياط فلا يكون  
فيه اكتساب لان الاكتساب يقتضي العضد واللائحات اى قصور الملك  
واختياصا كتابه وهاهنا ليس كذلك **قوله** وعلامته اى علامة  
كون التسمية للمحدود لا للمركب كون الانفصال منع الخلو بحيث يجر  
في شتين ولا يخلو شيئا **فان قلت** كيف يجوز تقسيم المحدود على سبيل  
الانفصال المانع عن الخلود ون تقسيم المحدود على هذا الوجه **قلت** لان  
المحدود لا يخلو ههنا من ان يكون تامين او لا يكون كذلك لا حايث ان يكون  
تامين لانها لو كان كذلك لان ما يوجب التمييز اعم مما يوجب الاطلاع  
على كنه الحقيقة ام لا فتعين ان يكونا فاقصدي ان يكون احدهما تاما والا  
فانقصا وعلى التقديرين لا يلزم الاختصاص في الشقين لان المحدود ناقص  
لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب يتخذ يستعد  
الجنس البعيد فلا يكون بصدق حاح الانفصال المانع من الخلو **قوله**  
لا يحتاج بان معرف المعرفة عينية على حذف المضاف اليه واقامة اللازم  
مقامه اى معرفة المعرفة لان ههنا امور ثلاثة المعرفة المحدود  
والمعرف الذى هو معرف المحدود والمعرف الذى هو حيز المعرفة  
المحدود والمحجب يقول ان الامر الثالث هو المعنى الثانى لان كل واحد  
من حد المعرفة وحد المعرفة غير الاخر بناء على ان كل واحد منهما  
عبارة عما يستلزم تصور مفهوم الشيء كما ان كل واحد من الوجود  
ووجود الوجود عبارة عن الكون في الماهية الذهنية والخارجي فانا  
عرفت المعرفة الذى هو الامر الاول بالامر الثانى الذى هو ما يستلزم  
تصور مفهوم الشيء لاحتياج الامر الثانى الى ان يعرف بالامر الثالث مغاير  
للامر الثانى الذى هو عينه والتعريف بالغير لغو لفظا وخال مغاير فلا يلزم

التسلسل



التسلسل في المرتبة الاولى **قوله** لان العينية ممنوعة والسند في هذا المنع  
ما قالوا من وجب الاول ان المعرفة ووجود الوجود لو كان عينية لزم ان  
يكون المضاف غير المضاف اليه وانه محال والثانى انه لو كان معرف  
المعرف عينية لزم تعريف الشيء بنفسه وهو محال وفي هذا السند ضعف  
لان القابل بالعينية قابل بعدم صحة التعريف بالعين وجاعل لعدم صحة  
التعريف بالعين دليلا على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوله  
بالعينية الحكم بصحة التعريف بنفسه حتى يكون مركبا للمحال والثالث ان  
معرفة المعرفة اخص من مطلق المعرفة فالوكان عينية لزم ان يكون الاخص  
عبر الاعم فلما ان يقول العينية باعتبار الذات لان كل واحد منهما  
عبارة عما يستلزم تصور مفهوم الشيء والاعمية والاختصاصية باعتبار  
عارض وهو كونه معرفة ومعرفة المعرفة كما عرفت في بحث جنس الجنس  
من التفاضل بين باعتبار الذات وباعتبار الوصف **فان قلت** كل واحد  
من كل كونه معرفة وكونه معرفة المعرفة عبارة عما يستلزم تصور  
تصور الشيء فيكون العارض عين المعرفة **قلت** الفرق بينهما اما  
الجماع والتفصيل او الافراد والتوكيد بان يقال معنى ما يستلزم تصور  
تصور الشيء باعتبار انه مدلول هذه الالفاظ المتعددة فيكون مركبا  
وباعتبار انه مدلول هذه الالفاظ يكون مفردا فالعارض المعنى المركب  
والعارض المعنى المفرد تامل حتى تقلم البرهانين وكذا وجود الوجود  
اخص من مطلق الوجود لان مطلق الوجود وجود مطلق الماهية  
ووجود الوجود وجود الماهية للماهية الخصوصية اعنى الوجود  
فلا عينية وايضا الوجود لا يخلو من ان يكون منصفا بالوجود في الواقع  
مع قطع النظر عن اعتبار العقل ولم يكن منصفا فان كان منصفا به فلا عينية  
لان الصفة غير الوصف وان لم يكن منصفا به فان كان متصف به يكون نسبة  
الوجود اليه من الافة الواقع وما قبل من ان نسبة الوجود الى الوجود  
محض اعتبار عقلي والعينية باعتبار نفس الامر والغيرية باعتبار الزهن



من فرض بانه لا اعتبار الا اعتبار العقل كما لا فائدة فيه وههنا كلام لايج  
في وسع هذا المقام **فان قلت** ولقابل ان يقول قوله لان العينية هم خارج  
عن قانون المناظر لان المجيب هنا ما يمنع لزوم التسلسل والمانع  
لا يتوجه على كلامه منع **قلت** ولقابل ان يقول ان المجيب هاهنا  
معارض يدعي ان تعريف المعرفة لا يزلانه لا يستلزم التسلسل بناء  
على العينية فلا يكون مستلزما للحال وكل ما كان كذلك فهو  
جائزا فيصير المعلل الاول سائلا ويمنع من فرض مقدمات المعلل  
الثاني ويقول لا نسلم العينية **قوله** اما بان التسلسل غير لازم يعني ان  
الاجاب بالاجواب المذكور لان مدفوع بما ذكرنا من المنع بل يجاب  
بأحد الجوابين الذين سنذكرهما الجواب الاول هو ان يقال ان التسلسل  
غير لازم لان معرفة المعرفة اعني قولنا ما يستلزم تصور تصور الشيء  
المعلوم لا يحتاج الى التعريف اصلا لان حيث الذات ولا من حيث  
الوصف اما الاول فلبراهنة اجزائية انشأها وانتهى فان الاستلزام والتصور  
والشيء بديهيات او منتهية اليها واليه اشار بقوله واما البراهنة اجزائية  
وكونها معلومة اي بسبب اكتسابها من البرهيات واما الثاني  
فلا الوصف الذي هو كونه هذا المقول معرفة للمعرفة ايضا معلوم لانه  
بصدق على معرفة المعرفة انه معرفة صدق العام على الخاص والمعرفة  
قد علم كونه معرفة المعرفة ايضا معلوم باعتبار صدق الاداء للمعلوم  
عليه كانه عليه بقوله لكونه معلوما باعتبار عارض صدق مطلق المعرفة  
المحروود عليه **فان قلت** ما الفرق بين الامور الثلاثة اعني ذات معرفة  
المعرفة ووصف معرفة المعرفة والمعرفة المطلق **قلت** قولنا ما يستلزم تصور  
تصور الشيء من حيث هو هو مع قطع النظر عن كون مجموع هذا القول  
موصولا الى معرفة شيء اخر وعن كون ما صدق عليه هذا القول موصولا  
الى معرفة شيء اخر وهي ذات معرفة المعرفة وهذا القول باعتبار كونه  
موصولا الى معرفة الشيء الذي هو المعرفة هو وصف معرفة المعرفة وباعتبار

كون

كون ما صدق عليه القول هذا محله موصولا الى معرفة شيء اخر اعلم  
من ان يكون ذلك الشيء هو المعرفة او شيء اخر واعلم من ان يكون ما صدق  
عليه هذا القول نفس هذا القول او غيرهما هو المعرفة المطلق فتكون ذات  
معرفة المعرفة عبارة عما يستلزم تصور تصور الشيء مطلقا من غير اعتبار  
شيء اخر معه ووصف معرفة المعرفة عبارة عما يستلزم تصور تصور الشيء  
الخاص الذي هو المعرفة والمعرفة المطلق عبارة عما يستلزم تصور تصور  
الشيء اعلم من ان يكون ذلك الشيء والمعرفة او اسما آخر فيكون الشيء  
في ذاته معرفة المعرفة خاليا عن قيد الوجود والمخصوص وفي وصف معرفة المعرفة  
مفيد بالمخصوص وفي معرفة المطلق مفيد بالعدم البديهي والعبارة اجمالية  
في هذا المقام ان يقال ان ما يستلزم تصور تصور الشيء مع قطع النظر  
عن اتصال مفهومه مفهوم مطلق المعرفة الصدوق على ذات معرفة المعرفة  
ووصف معرفة المعرفة **قوله** وقد عرفت ان الخاص اجاب عن قول  
ان قولنا ما يستلزم تصور تصور الشيء لا يصح ولا يصلح تعريف المعرفة  
المطلق لانه اذا وقع مرثاله بصير معرفة المعرفة ومعرفة المعرفة اخص  
من مطلق المعرفة لكون المعتبر اخص من المطلق والتعريف لا يكون  
الا بالماوي لا بالخاص ولا بالعام وعقرب الجواب ان يقال ان قولنا  
ما يستلزم تصور تصور الشيء اعني وقع تعريف المعرفة المطلق بحسب  
مفهومه وذاته من غير اعتبار شيء اخر معه ولا شئ به هذا الاعتبار  
مساو للمعرفة المطلق وان كان باعتبار انصافه يكون معرفة المعرفة اخص  
من مطلق المعرفة فلو مساواة ذاتية وخصوية وضعفية والتعريف باعتبار  
المساواة الذاتية لا باعتبار الخصوية الوصفية كما ان الكل يجب مفهومه  
اعلم من الجنس لشمله النوع وغيره من الكليات وباعتبار وصف كونه  
جنسا للجنس اخص منه لكون المعتبر اخص من المطلق على ما عرفت  
في بحث الجنس **قوله** واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية هذا هو  
الجواب الثاني من احد الجوابين المذكورين وعقربوه ان يقال ان التسلسل



يستدعي التوقف وتوقف كل معرف على تعرف آخر موقوف على ان المعتبر ينظر الى  
كل معرفة من حيث كونه معرفة ولا يلاحظ من هذه الجبته واما اذا انظر اليه  
من حيث هو فلا يحصل التوقف لان المرء وضعه وان كل معرف يتوقف  
الى معرف اخر وذا ان المرء من حيث هو هو ليس بمعرف فيجوز ان ينتهي  
اليه الى ذات بديهية لا يلاحظ فيها وصف كونه معرفة لانه ليس على المعتبر  
ان يعتبر ذلك الوصف دائما وعلى تقدير ان يعتبره دائما لا يمكنه ان يعتبره  
دائما لا شتغال او قاته بالتثقال انه عن امور معاشية ومعادية وعلى تقدير  
ان يعتبره دائما لا يمكنه ان يعتبره الى غير نهايتها لانقطاع اوقات المعية بالوقت  
فلا يتسلسل قطع فعلى قوله ان التسلسل في الامور الاعتبارية جائز معناه  
ان التسلسل في الامور الاعتبارية لا يحقق ولا يوجد وليس معناه  
ان التسلسل في الامور الاعتبارية موجود وجايز **قوله** فان كان معناه  
جسم وجوهر برز ان المرء لا بد له من وجه مجهول ووجه معلوم كما  
عرفت ومعلوم ان الوجه المجهول هاهنا هو الناطق واما الوجه المعلوم  
فيمثل ان يكون هو شي او جوهر او جسم **قوله** سولم يختص شي من احادها  
او اخصت الواحدة الاخيرة اشارة الى ان اختصاص الجملة لا يقتضي عدم  
اختصاص الجملة لان اختصاص الجملة اعم من اختصاص الاحاد والعلم  
لا يستلزم الخاص **قوله** فان ذلك يعني المستلزم هو ان يكون التعريف  
مستثالا على جملة مخصوصة بالمعرف بمعنى ان الجملة من حيث هي للتوجه  
في غير المعرفة ولا شك ان اشتغال التعريف على الجملة مخصوصة اعم  
من ان يكون في بعضها عينية عن بعض او لم يكن **قوله** مع ان ما ذكره  
ليس شاملا له بمعنى ان ما ذكره من تعريف الرسم الناقص اعني قوله وهو  
الذي يتركب عن عرضيات تختص بجملة حقيقة واحدة لا يصدق على  
المركب من الجنس البعيد والخاص لان الجنس البعيد ليس بعرضي  
المهم الا ان يقول في المركب الجنس البعيد والخاصة بان يقال غلب  
العرضي الذي هو الخاص على الذاتي الذي هو الجنس البعيد فاطلق اسم احد

المتقابلين

المتقابلين على الاخر فحذف بصدق على المركب من الجنس البعيد <sup>منها</sup>  
انه مركب من العرضي او بان يقال المركب من الذاتي والعرضي كما ينص احد  
جريه بانه عرضي كذلك مجموعته ينصف بانه عرضي لان مفهومه الذاتي هو الدخول  
في حقيقة الجرييات ومفهومه العرضي هو عدم الدخول فيها ودخول المركب  
في شي يقتضي دخول كل واحد من اجزائه فيه لانه امر وجودي بخلاف عدم  
دخول المركب فيه فانه لا يقتضي الا عدم دخول احد اجزائه فيه لانه امر  
عدمي فيكون المركب من الداخل وغير الداخل غير داخل فبالزمح ان يكون  
العرضي اسما للمركب كما انه اسم لاحد جزئيه فاطلق اسما للمركب على الجزئ الآخر  
على سبيل المجاز المرسل فيصير الجزان بهذا التاويل عرضيين فيصدق  
على المركب من الجنس البعيد والخاصة انه مركب من العرضيات فاما  
ويل الاول يكون من اطلاق اسم احد الجزين على الآخر والتاويل الثاني  
من اطلاق اسم الكل على الجز ولا يخفى عليك ان التاويل الثاني انما يصح  
اذا فرض الذاتي بالداخل والعرضي بخلافه واما اذ نفس الذاتي بالداخل والعرضي  
بالخارج فلا يصح هذا التاويل لان كل واحد من الذاتي والعرضي امر وجودي  
**قوله** او يقال بان نصب عطف على قوله او يقال في قوله اما ان يقال والمقصود  
ان لا بد في هذا المقام من التاويل باحد الشئيين احدهما التاويل في المركب  
من الجنس البعيد والخاصة كما مر من الوجهين والآخر هو التاويل فيما  
ذكر في تعريف الرسم الناقص اعني قوله وهو الذي يتركب من عرضيات  
تختص بجملة حقيقة واحدة بان يقال ان هذا التعريف ليس تعريفيا لمطلق  
الرسم الناقص بل هو تعريف لما هو الغالب الوقوع من الرسم الناقص  
في اكتساب التصورات النظرية **قوله** فان التصور مع العرضي العام و  
الخاصة اقوى يريد ان العلم بالشئ من وجهين اقوى من العلم به من  
وجه واحد سوا كان ذلك الوجه وجه ذاتيا او وجهها عرضيا ولهذا  
قالوا العلم خير من علم واحد **قوله** فعلى هذا اي فعلى تقدير ان يكون  
بغير الجنس التعريف والخاصة رسما ناقصا يلزم ان يكون التعريف بالعرضي العام



مع الفصل والتقريب بالخاصة مع الفصل والتقريب بالجنس البعير مع الخاصة  
كل واحد من هذه التعريفات سيما فاقصا لانه يصدق على كل واحد منهما  
انه تعريف بغير الجنس القريب والخاصة واحكامها اي احكام المصيبة  
في غير هذه الرسالة الاثرية امور اربعة وهي نفس تقسم القضية باقتضا  
شتا والتناقض والعكس وتلازم الشرطيات وفي هذه الرسالة امران  
التناقض والعكس المستوي **قوله** يخرج المركبات الانشائية  
طلبية كانت او غيرها المركبات الانشائية الطلبية كالامرو والنهي والنز  
وغير الطلبية كالقسم وافعال المرح وافعال الزم وصيغ العتود كبعث  
واشترى فان كل واحد من هذه المركبات ليس بقضية بل هو من قبيل  
المركبات التصورات الساذجة والمفردات المجردة عند العلماء المميزان  
فمن هذا ظهر ان كل مركب هو كلام عند النحويين لا يلزم ان يكون قضية  
عند الميزاني كهذه المركبات **قوله** لان الحكم اذا وقع في نفس الامر  
من طرفي النسبة اي وقوعها اولا ووقوعها فان النسبة لها طرفان احدهما  
الوقوع والثاني اللا وقوع فانك اذا قلت نريد قايما مثلا فقد ادبت وقوع  
قيام نريد واذا قلت نريد ليس بقاء فقد ادبت اللا وقوع قيام نريد  
ولا ادنى الانشائيات بربيد انه لا ادنى اصل لان فيها اد للواقع  
في الدهر فانك اذا قلت انصرا حاك فقد ادبت للحاطب ما في ذلك  
من طلب النضرة **قوله** لان القضية لا بد فيها من ايقا النسبة الحكيمة  
او انتزاعها عدا عن التعريف المشهور في هذا المقام وهو ان القضية  
ان الخلقة الى مفردين في الحكيمة وان اخلت الى قضيتين فهي شرطية  
وفي بعض المواضع وان لم تخل الى مفردين فهي شرطية لان في التعريف  
المشهور اسئلة واجوبه كثيرة كما لا يخفى على الناظر في شرح الرسالة  
الشعرية بخلاف هذا التعريف فانه لا اعتبار عليه **قوله** وان تاه وضوا  
فيه اشارة الى تقديم الخبر على الشرطية كما عند الميزاني وان كان متنا  
عند النحوي لان نظر الميزاني الى المعنى والتقديم لا يقيدها المعنى بخلاف النحوي

فان نظر

فان نظر النحوي الى النظم والتقديم يبطل الصرامة وما مر اى من قولنا  
لان القضية لا بد فيها من ايقا النسبة وانتزاعها على ان القضية  
الموجبة او سالبة لانها ان اشتملت على ايقاع النسبة فهي موجبة وان  
اشتملت على انتزاعها فهي سالبة **قوله** مخصوصات اي مخصوصة  
موجبة ومخصوصة سالبة وكذلك المهملة على فتهاين مهملة موجبة  
ومهملة سالبة ومخصوصات اربعة موجبة كلية وموجبة جزئية  
وسالبة كلية وسالبة جزئية **قوله** فان كان الحكم بالاقصا والانتفا  
في زمان معين مخصوصة مثال مخصوصة المنفصلة قولك ان حيث  
الان اكرمك ومثال مخصوصة المنفصلة قولك نريد في هذا الان  
اما كاتب او غير كاتب **قوله** فان بحيث كمية الزمان جميعه او بعضه  
فمخصوصة مثال المتصلة المحصورة الكلية قولك كلما كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود ومثال المتصلة المحصورة الجزئية قولك <sup>علم</sup> <sup>ان كان</sup> <sup>قد يكون</sup> ان كان  
الشيء حيوانا كان انسانا ومثال المتصلة المحصورة الكلية قولك  
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومثال المتصلة المحصورة  
الجزئية اما ان يكون الشيء حيوانا او انسانا **قوله** والافهملة  
مثال المتصلة المهملة قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
ومثال المتصلة المهملة قولك اما ان يكون الشمس طالعة اما ان لا  
يكون النهار موجود **قوله** والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض  
وبعض ليس والامثلة كقولك ليس كل انسان كاتب وليس بعض الاشيا  
بكاتب وبعض الانسان ليس بكاتب دلالة ليس بعض وبعض ليس  
على السلب الجزئي ط لا يحتاج الى البيان التصريح بلفظ البعض  
السلب فيها اما دلالة ليس على كل السلب الجزئي فليس بلفظ لان  
لا يدل عليه بالمطابقة لعدم ذكر لفظ البعض بل انه يدل عليه بالالتزام  
لانه مفهومه المطابق هو رفع الايجاب الكلي لان لفظ كل لا يجاب الكلي  
ولفظ ليس الرفع ولهذا المفهوم لازم وهو الرفع عن البعض الاخر

علم ان كان قد يكون ان كان

قوله قد يكون



مطلقا سواء كان مع الايجاب للبعض الآخر كما في مادة الايجاب الجزئي  
او مع الرفع عن البعض الآخر ايضا كما في مادة السلب الكلي فيكون لفظ  
ليس كل دال على الرفع عن البعض مطلقا بالالتزام ولا يدل اصلا  
على ما يصدر عنه من الرفع عن البعض الآخر مع الايجاب  
للبعض ومن الرفع عن البعض مع الرفع عن البعض الآخر ايضا لان  
العام لا يدل على الخاص بل لفظ الدلالات السلب منها اربعة انواع من الرفع  
رفع الايجاب الكلي وهو المعنى المطابق للمستقادم لفظ عن ليس كل  
والرفع عن البعض مطلقا وهو ملول الالتزام والرفع عن البعض مع الايجاب  
الرفع عن البعض والرفع عن البعض مع الرفع عن البعض الآخر ايضا وهذا  
الرفع ان ليس بدلتا ايضا قطعا لا مطابقة ولا تضما ولا التزاما فيكون  
الرفع الاول ملزوما والرفع الثاني لازما وكل واحد من الرفع الثالث والرفع  
الراجح من الامن الافراد اللام هذا هو تحقيق الكلام في المقام **قوله** طردا  
وعكسا العلة هو التلازم في الثبوت والعكس هو التلازم في النفي على  
كلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة فنحقق الحكم على البعض وكلما تحقق  
الحكم على بعض الافراد تحقق الحكم على الافراد في الجملة لانه ان لم يكن كذلك  
يلزم عدم تحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق الحكم على بعض الافراد  
وكلما لم يتحقق الحكم على بعض الافراد لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة  
لانه لو لم يكن كذلك يلزم تحقق الحكم على تفرد عدم حكم تحقق وانه  
محال **قوله** وكذا الحكم في زمان مستتر مع الحكم المطلق يعني ان الحكم  
في زمان غير معين بحيث يتشرب ويسرى في جميع الزمان على سبيل  
البرائة كقوله قد يكون اذا جاك زيدا كرمه فانها قضية شرعية  
جزئية لان لفظ قد يكون يدل على بعض غير معين من الزمان او مع  
الحكم المطلق اي بدون التعرض للزمان اصلا كقوله ان جاك  
زيدا كرمه بدون التعرض لبعضية الزمان وكلية كقوله اذا  
جاك زيد كرمه فانها قضية شرعية ان مهملة لان قد اهل

فيها

فيها التعرض لكيفية الزمان لان اتفاق التعرض لكيفية الزمان اما  
باتفاق التعرض للزمان اصلا كما في المثال الاول وباتفاق التعرض  
لكيفية الزمان مع التعرض للزمان المبهم كما في المثال الثاني لان  
اذا ظرف للزمان دون **قوله** فعلى هذا ابتداء من ان  
الحكم في زمان غير معين مع الحكم المطلق يتلوا زمان طردا وعكسا  
بغير ما ذكرنا في التلازم بين الجملتين الجزئيتين والجملة المهمة  
**قوله** لعله اعترف لنا ان كان التلازم موجودا فالشمس  
طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للثاني ومثال الشرطية التي يكون  
جزؤها معلول علة واحدة كتقولك ان كان النهار موجودا فالعالم مضي  
فان كل واحد من وجود النهار واصنافه العالم معلول للطلوع  
الشمس **قوله** ومنه التضاييف اي وما يكون في المقدم والثاني معلول  
علة واحدة التضاييف بين المقدم والتالي والتضاييف هو كون الشيء بحيث  
لا يتقبل احد من دون الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تتقبل بدون  
تقبل البنوة والبنوة لا تتقبل بدون تقبل الابوة وكل منهما معلول للتوالد  
الواقع بين الاب والابن ولست الابوة علة للبنوة والبنوة علة للابوة  
اذ لو كان كذلك لتقدم انصاف الاب بالابوة على انصاف الابن بالبنوة  
او بالعكس وليس كذلك لان الانصافين يتحققان عند تحقق التوالد من غير  
ان يتحقق بينهما قبلية وبعدية ذاتية كانت او غير ما بينه فان الاب لا يصير  
ابا قبل ان يصير الابن ابنا وكذلك الابن لا يصير ابنا قبل ان يصير  
الاب ابا نعم ذات الاب مقدم على ذات الابن تقدم من ما بينا وتقدم  
ذات احد الموصوفين على الاخر لا يسيلزم تقدم احد الصنفين على  
الاخر لحواله ان يتقدم ذات على ذات ثم يتصفان معا بصفة واحدة  
او بصفتين مختلفتين لانه يجوز ان يتصف اثنان بصفات مختلفتين  
في ان واحد بالعلم واخرى بالانسان مع ان ذات ابن الحسين مقدم  
على ذات ابن الاعمى **قوله** يجرى الاتفاق يعني ان الحكم بالانفصال في الايقنة



بجهد الاتفاق بين المقدم والتالي من غير ان يكون احدهما لازما للآخر  
والآخر ملزوما كما اشار اليه بقوله لانها خلقا كذلك فان ناطقة الاشياء  
ليست ملزومة لناهية الحمار ولانا هية الحمار لازمة لناهية الاشياء  
لانه لو كان احدهما ملزوما للآخر لما جاوز العقل انفكاك احدهما عن  
الآخر لا متنازع انفكاك اللازم عن الملازم ولا مستلزما وجرد الملزوم  
بذون اللازم وهو محال لكن العقل يحكم بانه يجوز ان يكون  
الانسان ناطق والحمار ليس بناطق وان تكون الحمار ناطقة والانسان  
ليس بناطق وما لم يكن بين المقدم والتالي في الاتفاقية لزوم وكان  
المقدم جازا الوقوع في نظر العقل سواء كان التالي واقعا ولم يكن ذلك  
التالي جازا الوقوع في نظرهم سواء كان المقدم واقعا ولم يكن وكان التعليق  
بين امرين لا يتوقف احدهما على الآخر لغوات الكلام فالواالاتفقات  
لا فائدة فيها وكذلك لا يستعمل في العلوم والانتاجات **فان قلت** فلا  
تكون الاتفاقيات من مقدمات الموصلة الى الجهود لا المتصديقية  
فكيف يوردها فيها **قلت** اجرا دها فيها على سبيل الاستطراد ولزيادة  
توضيح حقيقة الملزومات وبناء على ان الاشياء انما تتبين باخذ ادها  
**قوله** اعلم جواب من يقول ان الاتفاقيات ايضا مشتملة على العلاقة  
لان الاتفاق الدائم بين المقدم والتالي في الوجود امر ممكن فلا بد من  
علة دائمة وتلك العلة اما امر واحد يتلخص وجود كل واحد من المقدم  
والتالي او امران مستندان الى امر واحد احدهما يقتضيه وجود المقدم  
والآخر وجود التالي ولا يجوز ان يكون هذا الامران غير مستندان  
الى امر واحد لانه لو كان كذلك يلزم وجود الافتراق بينهما يستلزم  
وجود الافتراق بين المقدم والتالي مع ان المفروض انهما متفقان في الوجود  
وهذا خلف فاما المقدم والتالي في الاتفاقية انما تكون معلولى علة واحدة  
كما لو فرض ان علة ناطقة الانسان وناهية الحمار هو الواجب  
تعالى او يكون معلولين معلولى علة واحدة كالوفرض ان علة ناطقة

امر ان

امر انهما معلولان الواجب تعالى فيكون الظرفان في الاتفاقية معلولى علة  
واحدة دائمة الابتداء والانتها وكما كانت العلة دائمة يكون المعلول  
اجسادا مما يمتنع انفكاك احدهما معلوليهما عن الآخر لادوام عليهما ولا يفنى  
بالاقتضاء المتنازع الانفكاك لان الاقتضاء هو الملزوم المفروض بالمتنازع الانفكاك  
وتحيز الجواب ان معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لعدم  
الاقتضاء في نفس الامر اذ لا يلزم عدم العلم بالشيء عدمه في نفس الامر  
ولا يلزم ان يكون كمالا هو مجهول من الامور الموجودة في الخارج معلوما  
فيه وهو بين البطلان **فان قلت** كل واحد يعلم ان كل واحد من ناطقة  
الانسان وناهية الحمار مستند الى الوجه معا فيكون الحاكم عالما بالاتقنا  
**قلت** المراد بان يكون الحاكم عالما بالاتقنا هو ان يلاحظ الحاكم الاقتضاء  
وينبني الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه فلا شك ان الحكم  
بناهية الحمار على تقدير ناطقة الانسان لا يلاحظ كون الواجب علة لهما  
ولا يبنى الحكم عليه وان كان يعلم بل انما يبين الحكم على مجرد الاتفاق بين  
المقدم والتالي في الوجود **فان قلت** ما الفرق بين العلم بالشيء وملا  
حظنه **قلت** العلم حصول صورة الشيء في العقل وملا حظته استحضار  
استحضار تلك الصورة فكما تحقق الاستحضار تحقق الحصول  
وليس كلما تحقق الحصول تحقق الاستحضار لجوار تحقيق الحصول  
تحقق الاستحضار وكن علم مقدمتين وتوجه ذهني الى احدهما فان  
المقدمة الاخرى حاصلة عنده وليست حاضرة كدبه الامتناع توجه  
النفس الى مقدمتين معا في حالة واحدة **قوله** وبهذا يتجلى ما اورد  
على ان الدائمة اعم من الضرورية اي وبما قلناه من ان المراد به  
الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لعدم في نفس الامر بطل ما اورد  
على قوله ان الدائمة اعم من الضرورية من ان الدائمة يجب ان  
تكون مساوية للضرورة لا اعلم بنا على ان دوام ثبوت المحمول  
للموضوع امر ممكن محتاج الى علة دائمة فيكون ثبوت المحمول للموضوع



ضرورة بالدوام علة فكلما تحقق الدوام تحقق الضرورة كما انه كلما تحقق  
 الضرورة تحقق الدوام فيساويان وتحرير الحد ان يقال ان المراد بكون الدائمة  
 اعم من الضرورية ان علة ثبوت المحلول للموضوع في القضيةين وان كانت  
 متحققة في نفس الامر لكونها في الدائمة ليست بمعلومة وعلى تقدير  
 معلوميتها ليست بملاحظة ومنظور اليها في نظر الحاكم فلا لا يحكم بالضرورة  
 لان علة الحكم بالضرورة هي العلم بعلة ثبوت المحلول للموضوع ولا  
 حظها عند الحاكم وفي الضرورية معلومة وملاحظة لدى الحاكم عند  
 الحكم بها **قوله** ومنه يعلم اي وما ذكرنا من تعريف الموجبات والسواب  
 لغير الحقيقية يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة مانعة الجمع يقتضيه  
 امتناع الاجتماع بين الجزئين كقولك هذا شئ اما شجر او حجر وصدق  
 يقتضي امكان الاجتماع بينهما كقولك ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ  
 اما شجر او اما حجر او بينهما تناف فلا يجمع الموجبة والسالبة من مانعة  
 الجمع في الصدق فكلما صدق احدهما كذب الاخرى ولكن صدق في مثل  
 هذه المادة سالبة مانعة الخلو لان تحقق موجبة الجمع فقط يستلزم  
 عدم تحقق منع الخلو وعدم تحقق منع الخلو يستلزم صحة سلب منع الخلو  
 فيجتمع سالبة منع الخلو مع ايجاب منع الجمع اجتماع اللازم مع الملزوم  
 ويعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها موجبة مانعة الخلو كذب فيها سالبة  
 منع الخلو لان صدق الادلى يقتضي امتناع خلو الموضوع عن الجزئين  
 كقولك زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق وصدق الثانية يقتضي  
 امكان خلوها عنهما كقولك ليس زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا  
 يفرق وبينهما تناف فلا يجمع الموجبة والسالبة مانعة الخلو  
 في الصدق ولكن صدق في مثل هذه المادة سالبة مانعة الجمع بينهما  
 وهو يقتضي صحة سلب منع الجمع مع ايجاب منع الخلو واجتماع التلازمين  
 معها **قوله** وكذا من جانب سالبتها اي سالبة مانعة الجمع وسالبة  
 مانعة الخلو يعني ان كل مادة صدق فيها سالبة مانعة الجمع كذب فيها

كذب فيها سالبة مانعة الجمع  
 لان صدق موجبة مانعة  
 الجمع

لان صدق منع الخلو  
 يقتضي عدم تحقق منع الجمع  
 وهو يقتضي سلب منع الجمع

موجبة

موجبة مانعة الجمع لان الاولى يقتضي امكان الاجتماع والثانية امتناعه  
 وصدق فيها موجبة منع الخلو لان سلب منع الجمع فقط يقتضيه  
 تفرد منع الجمع بالسلب كما ان ايجاب منع الجمع فقط يقتضيه تفرد  
 منع الجمع بالايجاب فلو كان منع الخلو على هذا التقدير ايضا ملزوما  
 يلزم ان لا يكون منع الجمع والخلو منفردا بالسلب هذا خلف صدق  
 فيها سالبة منع الخلو كذا قبيها موجبة بناء على ما مر من ان السالبة  
 والموجبة من نوع واحد لا يجتمعان في الصدق ويكون صدق فيها  
 موجبة منع الجمع لا الخلو لان تفرد منع الخلو في السلب على ما دل  
 عليه فقط يقتضي اختصاصه بالسلب واختصاصه به يقتضي ان لا  
 يتصف بالسلب غير قل يتصف منع الجمع بالسلب على تقدير انضاف  
 منع الخلو فيكون منع الجمع حينئذ موجبا وما ذكرنا يعلم ان المراد في  
 هذا المقام اربعة موجبة منع الجمع وسالبة منها وموجبة منع الخلو  
 وسالبة منها وفي كل مادة ثلاث اعتبارات صدق وان وكذب واحد  
 صدق لنفس تلك المادة وكذب نقيضها وصدق غيرها فيكون  
 الجميع اثنا عشر اعتبارا وان النقيض من هذه الاعتبارات اعني  
 الايجاب والسلب من نوعين مختلفين بان يكون احدهما من قبيل  
 نوع منع الجمع والاخر من قبيل منع الخلو يجتمعان فيه وان الايجاب  
 من نوعين وكذلك السلب عنهما لا يجتمعان فيه قوله وان كل  
 شئين صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والشجر لا صدق بين  
 نقيضيهما منع الخلو كاللا شجر واللا شجر لان الخلو من نقيضين يستلزم  
 اجتماع العيني مع ان الفرض انه ممنوع فالخلو عن اللا شجر  
 واللا شجر هذا خلف يستلزم اجتماعهما فيلزم ان يكون الشئ الواحد  
 شجر او حجر هذا خلف وان كل شئين صدق بين نقيضيهما منع الخلو كاللا شجر  
 واللا شجر مثلا صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والشجر لان الجمع بين  
 بين العيني يستلزم الخلو بين اللا شجر واللا شجر يجب ان يكون بين

وانه كل مادة

من نوع واحد بان يكون مانعة الجمع  
 او مانعة الخلو لا يجتمعان في احد  
 وانه الغير من اعتبار الايجاب والسلب



نقيض العين منع الخلو حتى لا يلزم اجتماع العين بعد فرض امتثاله **قوله**  
 لكن بعد الاتفاق في الكيف اي الاجاب والسلب يريد انما قلنا ان  
 انه يتولد من نقيض طرف القضية اما نفع الجمع قضية مانعة الخلو كما يتولد  
 قولنا هذا الشئ اما لا يشجر او لا حجر حالة كونها مانعة الخلو من قولنا هذا  
 الشئ اما يشجر او حجر حال كونها مانعة الجمع اما يكون اذا فرضت القضية  
 موحيتين كما مثال المذكور او سالتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا  
 لا يشجر او لا حجر فان هذه القضية سالبة مانعة الجمع لانه لا يشجر  
 ولا حجر يجتمعان في الانسان مثلا ويتولد من نقيض طرفيها سالبة  
 مانعة الخلو كما يقال ليس اما ان يكون هذا الشئ اما يشجر او حجر  
 فان الخلو عن الشجر والحجر ليس بمفوع لجوانس ان يوجر الشئ وليس  
 بواحد منهما كالفرس مثلا ويتولد من نقيض طرفي هذه القضية  
 سالبة منع الجمع كما ذكرنا واما اذا فرضنا احدىها موجبة والاخر سالبة  
 كما يقال في قولنا هذا الشئ اما يشجر او حجر ليس البتة اما ان يكون هذا  
 الشئ اما لا يشجر او لا حجر فالصدق السالبة المتفقة في النوع يعني ان  
 كانت الموجبة مانعة الجمع كما في هذا المكان تكون السالبة ايضا مانعة  
 الجمع وان كانت الموجبة ايضا مانعة الخلو تكون السالبة ايضا مانعة  
 الخلو كقولنا هذا الشئ اما يشجر او لا حجر فان هذه الموجبة مانعة الخلو  
 والسالبة المتولدة من طرفيها نقيضة طرفيها اعني قولنا ليس البتة  
 اما ان يكون هذا الشئ يشجر او حجر ايضا مانعة الخلو والحاصل ان  
 القضية التولدية عند الاتفاق في الكيف تكون مخالفة للقضية  
 الاصلية في النوع اي منع الجمع وعند الاختلاف في الكيف تكون موافقة  
 في النوع وتكون كل واحدة من القضيتين صدقة ايجابية كانت او سلبية  
 فتخصيصه بالسالبة دون التعميم بعد الطالب من المقصود والعبارة  
 الموصلة اليه هي ان يقال اما بعد الاختلاف فيه والنقيضان يكونان متفقين  
 في النوع اعني ان اتفاقهما في الكيف لا يجتمع مع اتفاقهما في النوع وكذا اختلا

في الكيف

في الكيف لا يجتمع مع اختلافهما في النوع بل انما كانا متفقين في الكيف  
 يكونان مختلفين في النوع كما اشرفنا الى ذلك كله في الامثلة **قوله** ليس  
 معناه ان ينسب عدد الى عدد وينبغي ان يعلم ان النسبة عدد بالزيادة  
 والنقصان ممكن كما يقال الاثنان زائدان على الواحد وهو ناقص عنه  
 لكن نسبة عدد الى عدد بالمساوي غير ممكن لانك ان نسبت  
 الى عدد ذلك العدد يكون زائدا عليه او ناقصا عنه وان نسبت  
 الى عينه كما يقال الواحد مساو للواحد يلزم نسبة الشئ الى نفسه  
 وهو غير مفيد اللهم الا ان يقال تعتبر النسبة بين العرودين بان يقال  
 هذا الشئ مساو لذلك الشئ في ان كل واحد منهما اثنان كالزمانين  
 مثلا وهو غير مقصور او تعتبر القضية بين العرودين الغائمين بالهويين  
 المختلفين وتحصل المغايرة بين المنع مع ان الثاني خال عن المغايرة  
 اذ لا فائدة في ان الواحد القائم بهذا الزمان مساو للواحد القائم بذلك  
 الزمان او بذلك حينئذ **قوله** من كسرة التسعة الكسور التسعة  
 النصف والثالث والربع والخمس والسادس والسبع والثمن والتع  
 والعشر **قوله** كما في عشر فان كسوره زائدة عليه لان كسوره النصف وهو  
 ستة والثالث وهو اربعة والربع وهو ثلاثة وليس له خمس صحيح وس  
 هو اثنان ومجموع كسوره خمسة عشر لان الستة مع الاربعة عشرة  
 والثلاثة مع الاثني خمسة فيحصل من المجموع خمسة عشر وعشرة عشر  
 زائدة على اثني عشر فيكون اثني عشر عدد زائدا باعتبار ان كسوره  
 زائدة عنه **فان قلنا** فعلى هذا يكون حمل الزائد على اثني عشر جملا  
 محيا زائلا ان المنصف بالزيادة حقيقة هو الحاصل من كسور اثني  
 عشر اعني خمسة عشر لا اثني عشر لانه منصف بالمزيد عليه لا يكون  
 زائدا اذ لو كان اثني عشر زائدا ما على نفسه وهو محال او على خمسة عشر  
 وهو خلاف الواقع لان الامر بالعكس او على غير خمسة عشر من الاعداد  
 المتوافقة وهو ايضا خلاف الواقع او من الاعداد المتخالفة وهو غير



بغير مع انه يلزم منه ان يكون كل عدد تحت عدد اخر فهو نرايد  
 كذلك **قلت** هذا حمل على نرى يجب اللغة من قبيل تسمية الشئ  
 باسم كنه لان الاثنى عشر جزءا الحجة عشر واما يجب الاصطلاح  
 فهو حمل حقيقة فيكون حقيقة عريضة وهما ان العوي ولا بعد في ذلك  
**قوله** كالاربعة فان كسورها ناقصة عنها لان لها نصفها وهو  
 اثنان وربعها وهو الواحد والواحد وليس لها ثلث صحيح والاثنان  
 مع الواحد ثلاثة والثلاثة ناقصة عن الاربعة بواحد فتكون  
 الاربعة <sup>عدد</sup> عظمى ناقصة لان كسورها ناقصة عنها **قوله** كالستة فان  
 كسورها مساوية لها لان لها نصفها ثلاثة وثلثها هو اثنان  
 وسدسها وهو الواحد والواحد مع الاثنى عشر ثلاثة وثلاثة مع الثلاثة  
 مساوية فتكون الستة عددا مساويا فقلنا هذا اما لا شجر او لا  
 حجر او لا حيوان فيه اشارة الى ما مر من ان كل شئ يصدق بين  
 عينيهما منع الجمع بصدق بين قبضيهما منع الخلو بشرط الاتفاق في اليك  
**قوله** والافصال الحقيقي ان يربط ان الانفصال المركبة من ثلاثة اجزا  
 يجب الظاهر وفي الواقع مركبة من منفصلتين لان قولنا العدد اما  
 نرايد او ناقص او مساو كان في الاصل العدد اما نرايد او غير نرايد  
 منفصلة وقولنا غير نرايد اما ناقص او مساو منفصلة اخرى  
 ولما كانت المنفصلة الثانية متولدة من الجزء الثاني من المنفصلة  
 الاولى حذف الجزء الثاني من الفصل الاولى اقامة الفصل مقام الجمل  
 وهذا اوضح مما قال بعض الشارحين من انها مركبة من جملة ومنفصلة  
 ولم يبينها على سبيل التحقيق حتى يتضح حق ايضا وهو تحقيق ما يؤول  
 من ان قولنا العدد اما نرايد او ناقص او مساو كان في الاصل العدد  
 اما نرايد او غير نرايد فتكون هذه قضية شرطية منفصلة وكل قضية  
 شرطية منفصلة فهي مركبة من جملتين لانها عند حذف الادوات وضع  
 صورتها نصير قضيتين كقولنا ان كانت الشمس طلعة فالنهار موجود

فانك

فانك اذا حذفنا الشرط والجزء من هذه الشرطية يبقى لك الشئ  
 طالعة النهار موجود وهي قضيتان حملتان وكذلك يبقى لك بعد العمل  
 المذكور من قولنا العدد اما نرايد او فرد العدد زوج العدد فرد  
 وهما قضيتان حملتان ولهذا قالوا حق العارية في المنفصلة ان يقال  
 اما العدد زوج واما العدد فرد ليكون الفردين القضيتين المنبسطا  
 حذفنا العدد الثاني اختصارا وصار اما العدد زوج واما فرد وحلت  
 كلمة اما الى حين اختصارها حتى لا تكون احدهما داخلية على المنقسم والاخرى  
 على القسم بل يكونان داخليتين على القسم فصار العدد اما نرايد واما  
 فرد واذا ثبت ان القضية الشرطية مركبة من قضيتين حمليتين ثبت  
 ان كل جزء من اجزائهما يكون قضية حملية فيثبت ان قولنا في المثال  
 المذكور اما نرايد حملية او غير نرايد حملية اخرى والحلية الاولى اعني  
 قولنا اما نرايد ليست في قوة قضية اخرى فابقيت على صورتها  
 والحلية الثانية اعني قولنا اما غير نرايد كانت في قوة قضية منفصلة  
 هي قولنا اما ناقص او مساو مقام تلك الحلية من التحقيق شرح شرح الشارحين  
 ويخرج جرح الجارحين **قوله** ان يريد به الانفصال الحقيقي بين كل جزئين  
 منها اي ان اعتبر الانفصال الحقيقي بين الجزء الاول والثاني وبين الجزء  
 الاول والثالث وبين الثاني والثالث فيثبت لا يكاد يصح كما قال واما  
 اذا اعتبر الانفصال بين الجزئين بان يعتبر بين الاول والثاني فقط وبين  
 الاول والثالث فقط وبين الثاني والثالث فقط فيثبت يصح لو لم يلزم  
 الحال الذي يذكر في التسمي الاول **قوله** وان الاول من اجزائها مثلا  
 يريد ان القضية المنفصلة اذا اركبت من ثلاثة اجزاء فالحقق الجزء  
 الاول فلا يخلو من ان يكون الجزء الثاني محققا او لم يكن متحققا فان كان  
 الثاني متحققا يلزم اجتماع الثاني مع الاول مع ان بينهما منع الجمع وان  
 لم يكن الجزء الثاني متحققا ايضا كالجزء الثاني يلزم ادتفاع الجزء الثالث  
 مع الجزء الثاني مع ان بينهما منع الخلو **قوله** واما الاخير ان فيصدق ان



او مانعة الجمع وما منع الخلو يصدقان من ثلاثة اجزاء لان ارتفاع الجزئين  
 جاز في مانعة الجمع فيجوز ارتفاع الجزئين الثالث والثاني في مانعة  
 الجمع من غير لزوم محال واجتماع الجزئين جاز في نفع الخلو فيجوز  
 ان يجمع الجزئين الثاني والثالث مع الجزء الاول من غير لزوم محال **قوله**  
 وان اريد منع الجمع والخلو بين كل جزئين موصول بقوله فيحصلان  
 يعني ان غير الحقيقة من المنفصلات تصدق عن تركيبها من جزئين  
 مطلقا سواء اعتبر منع الجمع او منع الخلو بين كل جزئين او بعض جزئين  
 من اجزائها **قوله** كما في المثالين المذكورين انشائي في قوله اما ان يكون  
 هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا والى قوله هذا الشيء اما لا شجر واما لا حجر  
 واما لا حيوان **قوله** هذا الى معنى هذا او هذا اللفظ من قبيل فصل  
 الخطاب لكونه فصل بين الكلامين **قوله** وان كان مطلقا لا انفصال اي انه  
 كان المراد مطلق الانفصال اعم من ان يكون انفصلا واحدا او متعددا  
 فيجوز ان يتحقق الانفصال المطلق بين جزئين والاكثر لان الانفصال  
 المطلق له فردان احدهما الانفصال الواحد والآخر الانفصال المتعدد  
 والاول يقتضي ان يكون بين جزئين والآخر ان يكون بين اكثر من جزئين  
 فيلزم جواز التركيب كل واحد من المنفصلات الثلاثة من اكثر جزئين من غير  
 تفرقة بين المنفصلة الحقيقية وبين اختلاها ولقابل ان يحد لا يحد  
 من ان يكون المراد جواز تركيب المنفصلة الحقيقية من اكثر من جزئين  
 عند تعدد الانفصال جوازه مطلقا اعم من ان يعتبر الانفصال الحقيقي  
 بين كل جزئين بحيث يقطع كل جزء من الاجزاء طرفا للانفصال مرتين كما  
 في المركبة من الاجزاء الثلاثة او مراد كما في المركبة من اكثر من الاجزاء الثلاثة  
 او يعتبر بينهما بحيث لا يقطع كل جزء من الاجزاء طرفا للانفصال مرتين كقول  
 لك هذا الشيء اما انسان او فرس او اطلق فان كل واحد من الفرس والاشنة  
 لا يقع جزء الانفصال بينهما لانه لا يبعد الا فرس بخلاف المثال المشهور  
 فان كل واحد من اجزائه الثلاثة اعني الزايد والناقص والمساوي

بها نذر الاخرين فينتج كل جزء من اجزائه جزاء الاولين كما يقال العدد اما نريد او  
 العدد اما ناقص او زائد العدد اما ناقص او مساوي العدد اما مساوي  
 او زائد العدد اما مساوي او ناقص او جوازه اذ لم يعتبر الانفصال بين  
 كل جزئين فان كان المراد جوازه مطلقا فهو غير ممكن لانه لا يلزم فيما اعتبر  
 فيه الانفصال الحقيقي بين كل جزئين اذ لم يعتبر الانفصال الحقيقي بين كل جزئين  
 فهذه القاعدة غير القاعدة الاولى والتفرقة بين القاعدتين بحقيقة الثانية  
 دون الاولى نفس **قوله** على طريق الاختصاص اى ترك بعض من الامكنة  
 يقال اختصار اذا ترك بعضه وادى بشئ دون شئ **قوله** والافتصا  
 على المطلقات او ترك كل الموصيات يقال افتصر عليه اذ لم يأت بشئ مما يفرضه فيكون  
 مدلول الاختصاص ترك البعض ومدلول الافتصا ترك الكل **قوله** فان ينقض  
 الشئ سلبه لا عدوله لان الشئ وعدوله برهانه لعدم الاثبات يريد  
 ان الشئ وعدوله كالكاتب واللا كاتب لما كانا مفردين لا يكون لكل واحد منهما  
 اثبات ولا لهما يكن فيهما اثبات يكونان مرتفعين واداكنا مرتفعين لا يكونان  
 متناقضين لانه يجب ان يكون احدهما متناقضين مرفوعا والاخر مرفوعا  
 وهما هنا كلاهما مرفوعان فلا تناقض هنا ولكن لقائل ان يقول في قوله فان  
 ينقض سلبية لا عدوله نظرا لان يجوز ان يكون ذلك الشئ هو المتصور والنفق  
 والنقصان هو العدول لا السلب لان السلب مخصوص بتناقض التضرعات  
 فان نقض الكاتب اللا كاتب ونقض ان كاتب ليس بكاتب فكذلك عليه ان يقول  
 فان نقض الايجاب هو السلب لا العرو والتحقق في هذا المقام ان يقال ان نقض  
 الشئ رفع ذلك الشئ كما صرح جوابه فان ذلك الشئ ايجابا يرفع الايجاب سلبا  
 وان كان كذلك الشئ تصور بغير رفعه عدولا فكما ان الايجاب والسلب لا يحتجان  
 ولا يرتفعان كذلك التيقن والعرو لا يحتجان ولا يرتفعان فانه لا يوجد  
 في الموجودين شئ مقيف بالكاتب واللا كاتب معا ولا شئ لا ينقض باحدهما  
 لا يوجد اهن بجكم ذهنة يارب كاتبا وليس بكاتب معا يحكم بانه ليس  
 بكاتب وليس ليس بكاتب كما قالوا من ان التيقن والاثبات لا يحتجان ولا يرتفعان



في التصورات راجعا الى الانصاف وفي التصديقات الى حكم الحاكم فان  
 قلت فلم ذكرنا تناقض التصورات في بابها قلت ما يذكرونه لوصوه  
 وقلة خفايه في الايصال ولقلة الحكامه جلا في تناقض التصديقات فانه  
 كثير النسخ لان انواع القضايا من المطلقات والموجهات كثيرة وكل منها يتيقن  
 فينفي ان يبرهن التناقض مع شرائطه ليعرف كل تقيض يقتضيه قوله  
 ولذا يقال لا تناقض في المفردات بريدان بين المفرد والتناقض تناقضا  
 وتنا فيا لان الافراد يقتضيه ان لا يكون هناك ايجابا وسلبا معا ولذا قيل ان  
 يقول ان اردت بقوله تناقض بين الافراد والتناقض انه تناقض بين الافراد وتناقض  
 المركب فسلم ولكن غير مفيد مطلوب لان مطلوبه انه لا تناقض اصلا في المفردات  
 وهذا الكلام لا يدل الا على انه ليس في المفرد تناقض المركب فان اردت انه تناقض  
 بين الافراد والتناقض مطلقا سواء كان تناقض مفرد او تناقض مركب فهو  
 محال واما يكون كذلك ان اوله يكن للمفرد تناقض وقد عرفت ان له تناقضا ايضا  
 واعلم ان كلام النسخ هاهنا اعني في بيان الاحتراس عن التقيضين المختلفين بالحدود  
 والتحصيل اعني بريد كانه لا كتاب لا يجلو عن الاضطراب كما بينهما والاخرى  
 ان يقول ان التقيضين المختلفين بالحدود والتحصيل بان يكون محمول احدهما  
 محصلا ومحمول الاخر لا يوردان التناقض لانها يكثر بان عند عدم الموضوع  
 لانها موجبتان والموجبة تقيض وجود الموضوع فعند انتفاؤه لا تضيق بوجبه  
 اصلا وتناقض التقيضين يقتضيه صدق احدهما وكذب الاخرى هذا هو الكلام  
 الخالي عن شائبة الشك عليك بالتأمل في كلام الشارح في هذا المقام  
 فان فيه فقلا كثيرا قد كشنا لك غطاء فبصرك ابو حديد قوله فان  
 افتضا الاختلاف بينك اي بالاجاب والسلب قوله التقيضية صفة  
 للمساويق قوله فاوجدناها مستلزمة لهذه الواحدات الثمانية و  
 ينعكس الى قولنا ان عدم الشيء من الواحدات الثمانية يلزم عدم النسبة  
 الحكيمية قوله لا يتناع التناقض باختلاف الاله بريد ان التناقض كما  
 يرتفع باختلاف الموضوع والمحمول والزمان والمكان وغيرها من الاور  
 الثمانية

كذلك يرتفع باختلاف الاله كما تقول بريد كاتب واردت ان كاتب بالقلم  
 الواسطه وبريد ليس بكاتب واردت ان ليس كاتب بالقلم التركي وباختلاف  
 العلم كما تقول الخبير بجميل واردت ان يعمل السلطان والخيار لا يعمل  
 واردت ان لا يعمل لغير السلطان وباختلاف المفعول كما تقول بريد  
 ضارب واردت ان ضارب بكم وبريد ليس بضارب واردت ان ليس  
 بضارب بكم وباختلاف المبتدئ تقول عندي عشرة ون واردت ان عندك  
 عشرة ون دينار وليس عندي عشرة ون واردت ان عشرة ون درهما  
 وباختلاف الحال كما تقول جازي بريد اي را كما ما جازي بريد ما شيا على ما اشيا  
 اليه بقوله الى غير ذلك فان كل واحد هذه الاختلافات اي اختلاف  
 الاله واختلاف العلة والمفعول به والمميز والحال يوجب ارتفاع  
 التناقض فلا بد من الاتحاد في هذه الامور ايضا لتحقيق التناقض  
 فلا تكون الواحدات الموجبة للتناقض ثمانية فينفي ان يعتبر وحدة  
 جامعة لجميع الواحدات وهي وحدة النسبة الحكيمية لانه كما كانت حقيقة  
 كانت الواحدات كلها متحققة لان وحدة النسبة الحكيمية انما تكون وحدة  
 اطر فيها ووحدة قيوها وقيوها طر فيها وتنعكس بعكس التقيض  
 الى قولنا كلما لم يتحقق كل الواحدات بان ينتج جميعها او بعضها لم يتحقق  
 وحدة النسبة الحكيمية فان النسبة بين يدين وقايم غير النسبة الواقعة بين  
 بريد وقاعد في بريد ليس بقاعد والنسبة الواقعة بين بريد  
 غير قايم النسبة الواقعة بين بريد وقايم في قولنا بريد قايم وليس بقايم  
 الى غير ذلك من الامثلة هذا تحقيق الشيء واما الوارد على الصدر من  
 واهب نور العقل فهو ان يقال ان اختلاف العلة والاله وهي داخله  
 في اختلاف المحولات لان الكاتب بالقلم الواسطه غير الكاتب بالقلم التركي  
 للسلطان غير العامل لغير السلطان فان اختلاف هذه الامور مستلزما  
 لاختلاف المحول وينعكس بعكس التقيض الى ان اتحاد التقيضين في  
 المحول يوجب اتحادها في هذه الامور فلا تكون هذه الامور مستفادة



حتى تكون واحدا خارجا عن الواحدات الثمانية المذكورة **قوله** لا يقال الاتحاد  
للموضوع فيها اي في كل انسان حيوان او بعض الانسان ليس بجيو  
وبعض الانسان حيوان فان موضوع كل قضية يغاير موضوع قضية اخرى  
من ذلك القول لان موضوع احدى القضيتين جميع الافراد وموضوع الاخرى  
بعضها وكل الافراد غير بعضها هذا كلام جواب لمن يقول ان الاختلاف في الحكم  
يقوت الاتحاد في الموضوع لانه كل غير البعض **و** تحرير الجواب ان يقال ان المراد  
من الموضوع في مسألة التناقض الموضوع في الذكر اي في الوصف العنواني  
والموضوع في الذكر الانسان الواقع وصغار الزيد وعس وكل واحد من الكل  
وبعض وما يوردي معناها سواء عند الميزاني هذا تحقيق ما قالوا واما  
التدقيق يستدعي ان يقال ان المراد من اتحاد الموضوع في قولنا كل انسان  
حيوان او بعض الانسان ليس بجيو انما الاتحاد في اللفظ او الاتحاد في  
المفهوم او الاتحاد فيما صدق عليه المفهوم فان كان المراد الاتحاد  
في اللفظ فهو بكم شغل المنتق بالفاظ وان كان المراد الاتحاد في  
المفهوم فهو يستدعي ان يراد من الموضوع في المحصورات المفهوم  
مع ان تحقق المحصورات ياباه لانه قد ثبت فيه بالدلائل القاطعة  
ان المراد من جانب الموضوع انما يكون هو الذات لا المفهوم  
وان كان الاتحاد فيما صدق عليه المفهوم فلا مسلم ان ما صدق  
عليه مفهوم الانسان المصدر بالكل يتحد مع صدق عليه مفهوم  
الانسان المصدر بالبعض لان الجميع غير البعض فالقول بان المراد  
بالاتحاد في الذكر الاتحاد في اللفظ قبل بنا المسئلة البينية على  
الدلائل الخطائية ويمكن اظهار السر بان يقال البعض الذي وقع  
موضوع الجزئية هو بعينه موضوع الكلية غاية في الباب ان يكون  
موضوع الجزئية مشتتة على امراخر وهو البعض الاخر وهذا لا يتنا  
في اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع فاذا قلت كل حيوان انسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان فالبعضية الواقعة من الحيوان موضوع الجزئية

اعني الفرس والبغل وغيره هو بعينه وقع موضوع الكلية فالكلية افادة  
اثبات الانسان لذلك البعض والجزئية افادة نفيها عنه فانك اذا قلت  
مثلا الفرس عند البغل فيقول المراد الايجاب والسلب على محل واحد فثبتا قضايا بخلاف  
الجزئيتين كقولك بعض الانسان الحيوان وبعض الحيوان ليس بانسان فان البعض  
ان فيها جبر ان يكونا عينيتين وح فثبتا قضايا ويجوز ان يكونا غيرين فلا يتناقضا  
والتناقض فيهما ليس بحزم بخلاف الكلية والجزئية **قوله** قلت مورد الايجاب  
والسلب في الكيتين امر واحد فكان ينبغي ان يكونا متناقضين كقولك كل انسان حيوان  
ولاشي من الانسان حيوان فلم يجوزكموا بانها متناقضان مع ان احدهما صادقة والاخرى  
كاذبة **قلت** لعدم كلية الانقضية بما دة يكون الموضوع فيها اعم من المحول بناء  
على كذب الكيتين فيها كقولك كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان والاطنية  
الكلام في هذا المقام فحمايه على طلبته هذه الايام **قوله** اعلم ان المهمة في قوة  
الجزئية فحكمها حكمها اي كما لا يكون بين الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين  
المهملتين تناقض بل بين طلبة والمهمة فتناقض بان تكون المهمة موجبة  
والكلية سالبة وعلى العكس كما بين الكلية والجزئية **قوله** وهو ان نصير الموضوع  
في الذكر محملا لا يريد ان المفهوم المتبادر من معنى العكس هاهنا ثلاثة القضية  
الحاصلة بعد التبديل ونفس التبديل والتبديل والاولان مملطان والثالث  
غير مصطلح وتحقيق الجعل في هذا المقام ان جعل الذات وصفا وبالعكس محال  
لاشئ له على قلب الحقائق وكذلك جعل وصف المحول موضوعا وذات الموضوع  
محولا لا متنا على الذات على الوصف وصدقها عليه والمستقيم هو جعل  
عقد المحل عقد الوضع عقد المحل بان يجعل عنوان المحل عنوان الموضوع وان  
الموضوع عنوان المحل وهو المراد بجعل الموضوع في الذكر محملا وبالعكس **قوله**  
مع بقاء الايجاب والسلب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا  
وان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وعكس الموجبة لا تكون سالبة تصاوة  
في كل مادة وكذلك عكس السالبة لا تكون موجبة صادقة في كل مادة فان السالبة  
في عكس قولنا كل انسان حيوان صادقة كما تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان

بعض الحيوان انسان



ولكن ليست بصادقة في عكس كل انسان ناطق وكذلك الموجبة صادقة في عكس  
قولك بعض الابيض ليس حيوان كما تقول بعض الحيوان ابيض ولكن ليست  
بصادقة في عكس قولنا لا شيء من الانسان يجر والمعتبر في هذا الفن القاعدة  
الكلية المجارية في جميع المواد والى عدم انعكاس الكلية الموجبة سالبة  
والسالبة موجبة انتشار على سبيل التفصيل للاجمال بقوله اما الاول اى  
بقا الايجاب والسلب فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزم السلب اصلا  
وقولنا لا شيء من الانسان يجر لا يلزم الايجاب اصلا ونرى التناقض ان يقال لو كان  
عكس الايجاب سالبا وعكس السلب ايجابا عكس مظهر لما تخلف في هاتين  
المادتين **قوله** واما في الثاني اى بقا التصديق والتكذيب اى الحكم بالصدق  
والكذب **قوله** فهنا يريد معنى الكلام هاهنا على الترتيب يعني ان بقا  
التصديق من جانب الاصل وبقا التكذيب من جانب العكس يعني ان صدق  
الاصل يستلزم صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب الاصل وليس  
البقا من جانب الاصل لان الاصل الكاذب قد يحصل معه العكس الصادق  
كقولنا بعض الانسان حيوان في عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك  
لان الاصل ملزوم والعكس لازمه وصدق الملزوم يستلزم صدق  
اللازم لان المفروض انما يكون اخص من اللازم او مساويا وصدق  
كل واحد من الاخص والآخر المتساويين يستلزم صدق الاعم والمساوي  
اللاحق كاستلزام صدق الانسان الاخص كل واحد من الحيوان الاعم  
والناطق المساوي ولا يستلزم كذب الملزوم كذب اللازم لاختلافه عنه في  
مادة عموم اللازم فان كذب الانسان لا يستلزم كذب الحيوان لحيوانه ان يكون  
فرسا او غلاما وغير ذلك من الحيوانات وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم لان  
اللازم اعم من الملزوم او مساويا له وكذب كل واحد من الاعم والآخر المتساويين  
يستلزم كذب الاخص والمساوي الاخر كما استلزام كل واحد من الحيوان والناطق  
كذب الانسان ولا يستلزم صدق اللازم صدق الانسان لجواز كونه فرسا وغير  
ذلك فيكون قول المائق مع بقا التصديق والتكذيب بحاله اشادة الى ان يبقى الاصل  
والعكس لزوما واشاء بتقديم التصديق على التكذيب الى ان التصديق من

من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس بناء على ان الاصل مقدم على  
العكس يشعر بان الاصل ملزوم والعكس لازم دون العكس هذا غاية  
توجيه كلامهم بانضمام اسناد القرينة ولكن لقايل ان يقول ان لفظ البقا  
مانع من هذه التوجيه لان البقا يدل على الكون السابق وصدق الاصل  
كان له كونه سابقا على الجعل المذكور فيصدق في حقه ان يقال ان صدقة  
الذي كان قبل الجعل باق معه الجعل واما كون العكس في كان له كونه سابقا على  
الجعل المذكور لان العكس الذي هو اصل كذبه لكن التكذيب قائما به ما كان  
له كونه الجعل المذكور فصلا من بقاءه وبقائه كذبه فلا يصح ان يقال انه باق اللهم لان  
يتكلف ويصاد من البقا الوجود او يطلق البقا على ما هو بخلافه بطريق التغليب والآخر  
في تعريف العكس هو ان يصير الموضوع محولا والمحول موضوعا مع بقا الكيف وجود  
لزوم الاصل ليكون سالما من امثال هذه التكييفات ولو نطق بما يحيط به البال  
لوفقت في حيرة وكدلال **قوله** وبالملاقات نصدق الجزية من الطرفين يريد  
ان الوصفين اذا افترقا على ذات يمكن يمكن ان يعبر عن الذات بكل واحد من  
الوصفين ويجعل كل واحد من الوصفين عليها فان وصف الانسانية ووصف  
الحيوانية اذا افتادا على شريد يمكن ان يقال بعض الانسان الذي هو شريد حيوان  
وان بعض الحيوان الذي هو شريد انسان ولا خاد الذات في الوصفين قالوا  
لولا المزاحمة المفهومية لكانت الموجبة الكلية تتعكس كلية لذلك اذا قلت  
كل انسان حيوان حملت الحيوان على افراد الانسان من شريد وغيره وبكسر وغيرهما  
دون غيره فان عكس هذه القضية وقلت كل حيوان انسان فانك لا تحل الانسان الاعلى  
ما حملت عليه الحيوان بناء على ان الذات لا تنقي بالعكس وانما يتعين الوصف  
العنواني كما صرحوا به وما حمل على الحيوان ان كان افراد الانسان فاحمل الانسان  
ايضا فيكون افراد الانسان والام تكون هذه القضية عكس تلك القضية فالملاقات  
للانسان ايضا تفصح الموجبة الكلية ايضا من الطرفين نظر الى الذات كقولك  
كل انسان حيوان وكل حيوان انسان لان الحكم في القضيةين كليهما على الذات المعينة  
اعني افراد الانسان والموجبة الجزئية فقط الى المفهوم **قوله** والا فبعض الحيوان  
يريد انه لو لم يصدق العكس سالبة كلية لصدق نقيضه الذي هو موجبة جزئية  
ثم تتعكس الموجبة الجزئية كنفسها فتحصل موجبة جزئية هي منافية للاصل الذي هو سالبة



كلية مثل اذا صدق لاشي من الانسان يخرج يجب ان يصدق عكسه اعني قولنا لاشي  
من الجربان لانه لو لم يصدق لاشي من الجربان لصدق نقيضه اعني قولنا  
بعض الجربان ثم تنعكس هذه القضية بعكس المستوى الى قولنا بعض الانسا  
جرب وقد كان الاصل لاشي من الانسان جرب فيلزم صدق السالبة الكلية والمرجبة  
الجربية معا وهو محال اما صدق السالبة الكلية فكونها قضية اصلية مفروضة  
الصدق واما صدق الموجبة الجزئية فكونها عكسا ولازم ما يقتضيه القضية العكسية  
المفروضة بالصدق ولازم نقيض الكاذب يجب ان يكون صادقا لان نقيض الكاذب  
يجب ان يكون صادقا لئلا يلزم انتفاء النقيض واذ كان النقيض صادقا يجب ان  
يكون لازما للنقيض ايضا صادقا لان صدق الملزوم يستلزم صدق اللازم فيكون  
نقيض العكس ملزوما للحال وملزوم المحال محال فيكون العكس حقا **قوله** او  
او نقيضها او نقيض القضية التي هي نقيض العكس اعني قولنا بعض الجربان ونجمل  
لايجزها صفري الى القضية الاصلية التي هي قولنا لاشي من الانسان ينتج بعض  
الجرب ليس جرب اعلم ان الاثبات العكس ثلاثة طرق طريق العكس وهو ان يعكس نقيض  
العكس ليحصل ما ينافي في الاصل والخلق وهو ان يضم نقيض العكس الى الاصل  
لينتج محال واثبات النسخ الى هذين الطريقين لظهورهما كما عرفت واما الاثر الثاني  
فقد تركه لحفايه وكثرة مقدماته **قوله** لرعاية حدود القضية فيه يريد ان حدود  
القضية الى الموضوعات والمجولات في العكس المستوى غير مخرفة عن  
وضعها وانما المبدل هناك الترتيب واما في عكس النقيض فقد اخرفت الحدود  
عن وضعها بواسطة جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا  
فلا يتضح الانتاج حقا ايضا احد بواسطة عكس النقيض كما يتضح بواسطة العكس  
المستوى ولنورد ذلك امثالا حتى يتضح لك كل الايضاح انتاج هذا العكس  
وعدم ايضاحه في الاخر مثلا اذا اردت ان تثبت ان بعض الهندي ناطق  
ينتج من الشكل الثالث كذا بعض الانسان هندي وكل انسان ناطق ينتج من  
الشكل الاول بعض الهندي ناطق واذ اعكست الصفري بالعكس المستوى فتقول  
بعض الهندي انسان وكل انسان هندي ناطق وتقول مرة اخرى من الشكل الثاني بعض  
الهندي انسان وما ليس ناطق لا يكون انسانا فتعكس كبري بعكس النقيض  
وتقول بعض الهندي انسان وكل انسان ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندي  
ناطق

ناطق فان حصول النتيجة في القولين انما يكون بواسطة الامر تدا الى الشكل الاول  
لكن الامر تدا في القولين بواسطة عكس المستوى وفي الثاني بواسطة عكس النقيض  
والاول اسهل لسلامة الحدود فيه دون الثاني **قوله** لا يخفى على متبعية بالتفاوتية  
والبا التختانية من الاتباع ومبتغية بالالتحانية والتفاوتية من الاتفا وهو  
الطلب لا يخفى على من تتبع الشخص ويطلبه **قوله** كى القضية البسيطة المستمرة  
لعكسها اي كاستلزام كل انسان لقولنا بعض الحيوان انسان فانها لا يسمي قياسا  
**قوله** الكاذب المقدمات كقولنا كل انسان جرب وكل جربا فانك اذا سميتها  
ينتج ان كل انسان جرب **قوله** يخرج الاستقراء الغير التام هو اجراء اكثر حكم الجزئيات  
على الكلي وهو لا يفيد اليقين كما تقول كل حيوان غير الانسان وليس له حيض لان  
الفرس والبغل والحمار كذلك ولا يفيد اليقين لجواز ان يوجد من الجزئية  
ماله ذلك الحكم كالارب فان له حيضا والتمثيل هو تشريك جزى مع جزى  
اخرى في حكم ذلك الجزى لماثلة بينهما في معنى كما تقول النيز مرام لانه مسكر  
كالخمر وهو ايضا لا يفيد اليقين لجواز ان لا يكون الاسكار علة تامه للحرمة وتكون  
لخصوصية مادة الخمر دخل وتكون مادة النيز مانعة من الانضمام بهذا الحكم  
ولسنا قال لانها لا يستلزم ان المطلوب لكونها طيبا واما الاستقراء التام فهو اجراء  
جميع الحكم الجزئيات على الكلي وهو ان يكون اذا كانت الجزئيات مضبوطة كما تقول  
كل عنصر متخير لان الماء والارض والهوى والناز كذلك فهو يفيد اليقين لا يحصل  
الجزئيات في عدد يمكن الاطلاع على حاله كاحضار جزئيات العنصر في مثالنا في الاربعة  
فلا يوجد جز ليس كذلك فيه فحكم الاستقراء التام حكم القياس ولهذا يحولونه الى صورة  
القياس كما يقال في هذا المثال كل العناصر اربعة وكل هذه الاربعة متخيرة فكلها  
متخيرة **قوله** عند يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحد لهما كقولك زيد قائم  
وعمر داهب فان هاتين القضيتين مستلزمتان لاحدهما استلزام الكل من حيث  
هو كل الجز فلا يكون لكل واحدة من هاتين شكل في حصول احدهما ولا يلزم  
ان يكون الجز مستلزما للجز المفر وض بخلافه ولهذا وحذفت احدهما البقية  
الاخرى حاصلة فلو كان لحصول اخرى المقدمتين دخل في حصول الاخرى  
كان كل واحد منهما ينتج بالثقا الاخرى لكنه ليس كذلك وامثال هذه المسائل وان  
كانت تبسيرة يجب الدلالة بمشتركة يجب العبارة لا يدخل تحتها بسهولة ولهذا  
اطلعت الكلام **قوله** لزانها احتراز عن مثل القياس المساواة وما وقع فيه المساواة

الجزئيتين



محولاً مرتين كما نقول مساوي **لب** وب مساوي **ا** فان المساواة هاهنا محولة  
مرتين مرة على **ا** ومرة على **ب** ومثل غير قياس المساواة ما وقع فيه غير المساواة محولا  
مرتين مرة كما نقول مباين **لب** ومباين **ا** فان المباين هاهنا محولا مرتين مرة  
على **ا** ومرة على **ب** وكما نقول العسل في الرن في البيت فان الحصول في الشيء وقع هاهنا  
محولا مرة على العسل ومرة على الرن وكما نقول الاثنان نصف الاربعة والنصف  
الثمانية الى غير ذلك من الامثلة ويمكن ان يفسر قياس المساواة بانه قياس يكون  
فيه الشيء الواحد محولا على الشيئين وثابتا لهما اعم من ان ذلك الشيء الواحد هو المساواة  
او المباينة او غيرهما فحينئذ تكون جميع الامثلة من قبيل المساواة وهو اقرب الى الضبط  
والى كون جميع الامثلة من ماهية واحدة انما يشار بقوله احتراز عن مثل قياس المساواة  
اي احتراز عما هو مثل القياس المساواة في الماهية اعني كون الشيء الواحد ثابتا لشيئين  
معنى ان كقياس على هذه الصفة فهو محتر من عنه فلا يبرح ما يقال ان الاحتراز عن  
مثل قياس المساواة لا يستلزم الاحتراز عنه **فان** قلت الشكل الثاني مشتمل على محولة  
امر لا مرتين كما نقول **ج** وب لا شيء من **اب** فيكون قياس مساواة **قلت** الامر الواحد في  
محول ومرة مساوي لكونه مشتر وطا باختلاف مقدماته بالاجاب والسلب فلا اشكال  
**فان** قلت ما نقول في سواب الامثلة كما نقول ليس مساوي **لب** وب مساوي **ا** او  
نقول **ا** مساوي **لب** وب ليس مساوي **ج** فين اي قبيل هي **قلت** اما الاول فلا يعبر عنه  
لاننا ايجاب الصغرى وحلية قياس المساواة ينبغي ان يكون مشتملا على شرط من  
شر وطال اشكال الاربعة واما الثاني فلا ينبغي لانه ينتج لانه ان **ا** ليس مساوي **ج**  
لا طرد هذا الانتاج في جميع هذه النواع من التراكيب بحيث لو بد لنا المساواة  
بالنصفية وقلنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة ليست نصف الستة ينتج السالبة  
اعني قولنا الاثنان ليس نصف الستة فلا يكون هذا ايضا قياسا للمساواة اما الاول  
فلعدم اعتبار بنا على انتفاء ايجاب ايجاب الصغرى فيه وجوب كون قياس  
المساواة على قانون شكل من الاشكال الاربعة واما الثاني فلان انتاجه السلب اعني  
قولنا ليس مساوي **ج** انتاج لذاته لا بواسطة مقدماته غريبة لوجود هذا الانتاج  
في جميع امثال هذه التراكيب كقولنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة ليس نصف  
الستة ينتج ان الاثنان ليس نصف الستة وكقولنا العسل في الطرف في الطرف  
والطرف ليس في البيت ينتج ان العسل ليس في البيت ولو كان الانتاج السلب ليس في البيت  
لذات

لا لذات هذا التاليف لما كان دايما كالاتاج الاجابي فانه لو كان بواسطة المقدمات  
الغريبة اي غير المذكورة كان صدقة تاجوا لصدق تلك المقدمات وكذبها لكذبها فذلك  
**ا** مساوي **لب** وب مساوي **ج** فانه ينتج ان القياس **ج** بواسطة صدق المقدمات  
الغريبة اعني قولنا المساوي للشيء مساو لذلك الشيء وكقولنا الاثنان نصف الاربعة  
والاربعة نصف الستة ينتج ان الاثنان ليس نصف الستة الثمانية لكذب المقدمات  
الغريبة اعني قولنا نصف النصف نصف الاربعة والى هذا اشار بقوله فان استلزامها  
بواسطة مقدمات غريبة اي غير مذكورة الى اخره **قوله** وايضا احتراز بريد ان قول  
المصنف في تعريف القياس لذاته احتراز عن شيئين احدهما ان يكون انتاجه  
بواسطة مقدمات معلومة ومعلوم ان المحرود في العكس المستوي مسلم دون عكس التقيض  
واسطة قياس المساواة **قوله** من الشرطية الرافعة والواضحة اشارة الى ان  
القياس الاستثنائي اجنبية اي مقومة لانه يكون احدي مقدمات القياس ولا تكون  
لازمة لاحدهما كما ذكرنا في قياس المساوات والثاني ما يكون انتاجه بواسطة  
احد المقدمات كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه اي ارتفاع الجوهر وكل ما ليس  
بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر اما المقومة الاولى فلان انتفاء الجزء  
يستلزم انتفاء الكل واما المقومة الثانية فلان ارتفاع نقيض الشيء لا يستلزم ارتفاع  
ذلك الشيء فان انتفاء العرض لا يستلزم ارتفاع الجوهر مع انه نقيض فان هذا القول  
قياس من الشكل الثاني ينتج قولنا لا شيء من جزء الجوهر لا جوهر بناء على ان  
الكبرى سالية معدولة الموضوع فاذا حولنا الكل الثاني الى الشكل الاول بواسطة  
لازم الكبرى اعني عكس نقيضها وقلنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه اي ارتفاع  
الجوهر وكلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر ينتج ان جزء الجوهر جوهر  
فالنتيجة الاولى انما حصلت من ذات القياس الاول والنتيجة الثانية الى اخره استندت  
الى ما بعد الخويل اعني الشكل الاول فهي من ذات القياس وان استندت الى ما قبل الخويل  
اعني صورة الشكل الثاني الذي اعتبر فيها عكس نقيض الكبرى في بواسطة صورة  
الشكل الثاني بالنسبة الى النتيجة الثانية لا يكون قياسا لان انتفاء قيد من قيوده  
اعني حصول النتيجة من ذاته بلا واسطة امر اخر وان كان قياسا بالنسبة  
الى النتيجة الاولى هذا اعني ما اكتشفنا لك غطاها فاعتبرها **فان** قلت فغير هذا يلزم  
المبني من الاشكال بالعكس المستوي لا يكون قياسا لكونه ايضا بواسطة **قلت** لاشتمل  
ان العكس المستوي كعكس النقيض بواسطة لانه مفسر بالمقدمات الغريبة التي هي



عبارة عما يكون حدود هذه المقدمات القياسية غير مسلمة ومعلوم ان الحدود  
في العكس المستوي مسلمة دون عكس النقيض واسطة قياس المساواة  
**قوله** من الشرطية الرافعة والواضحة اشارته الى ان القياس الاستثنائي  
مركب من قضية شرطية ومن وضع احد الجزئين او رفعه اي اثبات واحد من  
المقدمات والتالي او نقيضه كما يقول انما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذه  
قضية شرطية لكن الشمس طالعة وهذا وضع لكن النهار ليس موجودا في  
واغا قال الرافعة او الواضحة بكلمة او العاطفة دون تجريدتها عن تلك  
الكلمة بطريق الصفة ليدل على وجوب ثبوت غيرية النتيجة مع كل واحد  
من الشرطية وما يذكر بعدها بكلمة الاستثناء من المحلية الواضحة والرافعة  
ولو قال بطريق الصفة لم يدل الا على ان الواجب هو ان يكون النتيجة غير  
الشرطية ولا يدل على انها قبل المحلية الواضحة او الرافعة **قوله** وانما ان  
لا يكون جزءا من احد المقدمتين فغير ملزم يريد انهم التزموا ان تكون  
النتيجة غير كل واحد من المقدمتين ولم يلزموا ان تكون النتيجة جزءا من احد  
المقدمتين لان النتيجة لا تخلو من ان تكون غير المقدمتين جميعا او عين احد  
المقدمتين او عين جزءا من المقدمتين فان كان احد المقدمتين كما تقول العالم  
متغير وكل متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهذين  
اي الكلام الغير المنفرد وهو هذان وان كنت احد المقدمتين كما يقال العالم  
حادث لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم الصادرة المتغيرة يكون  
المدعى جزا لا يدل ولا يفيده المطلوب لا شتماله على الدور لان معرفة المدعى  
موقوفه على معرفة الدليل فلو كان المدعى جزا لا يدل يلزم ان تكون معرفة  
الدليل موقوفه على المدعى لتوقف معرفة الكل على الجزء فيلزم الدور وهو  
محال وان كانت غير جزءا من المقدمتين فلا يلزم شتمها **فان** قلت ان المدعى موقوف  
على كل واحد من المقدمتين وكل واحد منهما موقوف على كل جزء من اجزائها فلو كان  
المدعى عين جزءا من المقدمتين لزم الدور كما في القياس الاستثنائي كقولك  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود  
فان النضيق بوجود الناهر موقوف على النضيق بالمال من بين طلوع الشمس  
وجود النهار هو موقوف على نضيق طلوع الشمس وجود النهار فيلزم ان يكون  
النهار موجود موقوف على لغيره موجود فيلزم **قلت** اللازم على ما قرر هو توقف  
النضيق

النضيق بوجود النهار على نضيق طلوع الشمس والنضيق غير النضيق فيكون الموقوف غير الموقوف  
عليه وصفا وان كانا مفترقين اذا انا وهذا الدور من النضيق في انزع الدور والناظر  
ان المدعى وصفا هو النضيق فان توقف النضيق على نفسه متصفا به يلزم الدور كما في النضيق  
الاختلافي وان توقف على غير متصفا به فلا يلزم الدور كما في الاختلال الثالث هذا  
ولكن لقايل ان يقول فعلى هذا يلزم اكتساب النضيق من النضيق **قوله**  
فان قلت القضية المركبة **اعلم** ان القضية المركبة هي القضية المشتقة على الجواب  
والسلب كما تقول بعض الكاتب ابيض لا ايعا اي بعض الكاتب ليس بابيض  
فتقدير الاداد او ام واقع موقع القضية السلبية واذا قلت بعض الكاتب ليس بابيض  
لا ايعا يكون معنى قيد الاداد ام بعض الكاتب ابيض لانه ايعا يكون على خلاف  
ما يفيد في الكيف فلهذا القضية المركبة مستلزمة للعكس المستوي كما تقول  
في المثال المذكور بعض الابيض كاتب لا ايعا والنقيض في هذه كما تقول  
بعض ما ليس بابيض ليس بكاتب دائما فانه مصدر في هذه القضية المركبة  
انها قول مولف من اقوال مني سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر فيكون  
قياسا هذا حاصل السؤال اما حاصل الجواب فهو ان يقال ان القضية المركبة  
اخذت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد التركيب انها اقوال بل انها قول  
واحد الان ولكن كان قبل هذا اقوالا فلا تكون القضية المركبة اقوالا بالفعل  
والقياس بحيث ان يكون اقوالا بالفعل فلا تكون القضية المركبة بالقياس  
الى العكس قياسا ولكن لقايل ان يقول المراد بالاقوال في تعريف القياس  
الا قول بالالفعل او الاعم فان كان الاول يخرج عنه القياس الذي حذف  
احدى مقدمتيه كما تقول العالم حادث لان كل متغير حادث فانه قياسا حذف  
منه الصغرى لانه في قوة قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث وكما تقول زير  
ناطق لانه انسان فان القياس حذف منه الكبرى لانه في قوة قولنا زير  
انسان وكل انسان ناطق وان كان الثاني يدخل في القياس القضية المركبة  
بالقياس الى العكس ويمكن ان يجعل قوله كذا اجابوا الشارة الى ان ما اشرفنا  
اليه من التزديد يعني ان القوم يذكروا اجابوا ولكن فيه تزويد **فان** قلت تحتاج ان  
تقول ان المراد به الاول وتجعل المحذوف في قوة المذكور حتى يكون القياس  
المحذوف المقترمة اقوالا **قلت** هذا غير اعتراف بكونه اقوالا بالقوة **قوله** وصاحبة  
اشارة على سبيل العطف التفسري اي ان الذات بغية الصاحب **قوله** ومثقلة  
اشارة الى ان الصاحب هو ما لا يشتمل **قوله** تشبها لها بالمبينة الجسمية يريد ان



الشكل عندهم يطلق على الهيئة الحاصلة من احاد طة الحداى النهاية للوحدة كما في  
 الكبريات والحدود اى النهايات كما في المصغريات بالمقارن الذى هو عبارة عن  
 الامتداد الطولى والعرضى والعمقى واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية فانها  
 على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية يعنى ان اطلاق الشكل على الهيئة  
 الجسمية اطلاق حقيقى وعلى الهيئة المعنوية اطلاق مجازى والعلاقة المصححة  
 للافتقار هي التشبيه **قوله** واما رد قضيه الطبيعة اى حكم الطبع والعقل **قوله**  
 فان الطبيعة بيان لكيفية الورود على مقتضى الطبع ومعناه ان الطبيعة مجبولة  
 على ان يتقل من الشئ الى الواسطة بان يتصور العقل اولا الشئ ثم يحكم بالواسطة  
 بان حمل الواسطة عليه كما يتصور العالم ثم يحكم عليه بانه متغير ثم يحكم  
 على الواسطة بان يحمل عليها شيئا اخر كان يحكم على المتغير بانه حادث حتى يلزم  
 من الحكمين الحكم على الشئ بالواسطة والحكم على شئ اخر الحكم على الشئ بذاته الشئ  
 الاخر فانه اذا حملت على العالم بانه متغير فقد حكمت عليه بانه من افراد المتغير  
 ثم حكمت على جميع افراد المتغير بانه حادث يلزم منه ان يحكم على العالم بانه حادث  
 لان العالم فرد من افراد ما حملت عليه بانه حادث فيكون حكم الواسطة اى حمل  
 الشئ عليه مقتضيا للمطلوب اعنى الحكم على احد الشئيين الاخر كما اشار بقوله  
 الى الواسطة التى تقتضى حكمة المطلوب فضمير حكمه اذ ارمى بالتذكير يكون  
 راجعا الى الواسطة باعتبار المذكور **فان قلت** المقتضى الحكم هو الحكمان كما  
 ذكرت لاحكام الواسطة فقط والا يلزم ان تكون المقدمة الواحدة نتيجة وليس  
 كذلك **قلت** العدة فى الاقتضا هو حكم الواسطة والحكم الاخر داخل فيه لان  
 كل العلم بالتضديق بكمال العلم بالطرفين ولا خفا ان كمال العلم بالموضوع يقتضى  
 بخصوص كل فرد من افراده وبانضاف ذات الموضوع بوصفه اعنى عقد الوضع  
 وبان العلم بالخصوصيات والانضافات يستلزم العلم على الشئ بالواسطة لان الشئ  
 هو ذات الموضوع والواسطة وصفه فان كمال العلم بان كل متغير حادث مثلا يقتضى  
 اطلاع على كل فرد من افراده وعلى انضافه بالتفرق فيكون قولنا العالم متغير داخل  
 فى قولنا وكل متغير حادث ولهذا استدلنا لاقتضا الى الحكم بالواسطة دون الحكمين  
 جميعا كما اشرنا اليهما **قوله** وان كان بالعكس اى موضوعا فى الصغرى